ثالثاً : تعليقات ومناقشات

١ - ذيول وملاحظات (٤)

للأستاذ القدسي الشيخ عبد القادر المغربي

مقدمة :

هذه مجموعة أخرى من الملاحظات والتعليقات ، أدلي بها للقراء من البحوث المنشورة في العدد المزدوج (١١ ـ ١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني . وقد آثرت أن أقتصر في تعليقاتي على هذه البحوث وحدها ، حتى يتسنى لي أن أوفي ثالثها حقه من الدراسة والاستقصاء ، إذ بادرت بملاحظاتي عليه أطول مما قدرت ، ثم اني وجدت أن ما علقته على البحوث الأخرى لم يكن ذا أهمية تدفعني إلى أن أطيل بذكره هذه الملحقة من الذيول والملاحظات ، فرأيت ، لذلك ، أن أكتفي بما أثبته جديراً بالنشر ، وأصل ما سبق ذلك ، سائلاً المولى التوفيق فيما أسبو إليه ، وأحرص عليه من خدمة لغتنا وتراثنا ، والله من وراء القصد .

فيعل أم فعيل :

للأستاذ الشيخ محمد حسن آل ياسين .

بذل الاستاذ الشيخ في بحثه هذا جهداً قيماً بأن بنّه به ، فقد جمع جيداً ذكر فيه ما وجده في معجم لسان العرب من الأسماء التي جاءت على صيغة « فَيعِيل » مثل جيّد ، وسيّد ، وطيّب . وهو ، وإن فاته القليل من هذه الأسماء ، مثل : « امرأة ثيّب » (١) ، إلاّ أن ذلك لا يقلّل من قيمة الجدول الذي كاد أن يكون كاملا . ثم ساق الاستاذ آراء النحويين في زنة هذا الاسم ، مرجحاً قول الفرّاء ، الذي اختار زنة « فَعِيل » ، و بهذا يكون أصل « سيّد » : « سَوِيد » ، وقس على ذلك .. وقد شرح الفرّاء كيف تحوّلت « سَوِيد » إلى « سيّد » . فقال : « وكان يلزمهم أن يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم يسقطونها

---

(١) جاء في الجدول « بئر ذات ثيّب » . والكلمة هنا واوية الأصل . أما « امرأة ثيّب » فهي يائية الأصل .

لسكونها وسكون التي بعدها ، فلما فعلوا ذلك صارت « سيْد » على وزن « فَعْل » ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف » (١) . وفي هذا الكلام أشياء :

أولها ان حذف الواو المنقلبة ألفاً يترك « سيْد » على وزن « فَيْل » وليس على وزن « فَعْل » ، فالمحذوف عين الفعل لا الياء الزائدة . وثانيها أن زيادة الياء على الياء تجعل « سيّداً » على وزن « فيّل » ، لأن الياءين زائدتان ، وما سمعنا هذا في وزن آخر في العربية . وثالثها أن كثيراً من المفردات التي جاءت مشابهة لـ « سَويد » ، مثل « قويم » و « طويل » و « سويق » و « عويل » ، لم يجر لها ما رأى الفرّاء أنه جرى لـ « سويد » ، ولم يبيّن هو سبب ذلك ، وهذا يضعف حجته .

لكل هذا لا يمكننا أن نتفق مع الفرّاء والاستاذ الباحث فيما رأياه في هذا الأمر ، وننضم معهما إلى سيبويه القائل بأن زنة هذا البناء هو « فَيْعِل » ، ولا يضيره أن يكون مشتركاً مع « فعيل » في أنه يجمع على « فَعَلَة » و « فعائل » و « أفعلاء » ، أو أنه يجيء بمعنى اسم الفاعل ، فكل هذه يمكن أن تكون مشتركة بين الوزنين ، كما هي في الحال في أوزان كثيرة مختلفة ، جاءت متفقة في أحكام عامة .

ثم نقول : إن ما ذكره الفرّاء من عدم وجود وزن « فَيْعِل » في اللغة ، مردود ، لأن للمعتل صيغاً قد يتفرد بها ، مثل : « علة » ؛ كهبة وصلة ومقة ونحوها ، فلا يبعد أن تكون صيغة « فَيْعِل » خاصة بالمعتل ، كما رأى سيبويه .

وتحيتي وإجلالي إلى الاستاذ الباحث .

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ـ العدد المزدوج (١١ ـ ١٢) . ص (١٢) .

مع تحقيق كتب التراث :
للدكتور ابراهيم السامرائي .

الاستاذ الباحث نقادة أمين أخذ على نفسه أن يتناول كتب التراث المنشورة ، فيعرضها على ميزان التحقيق العلمي السليم ، ثم يشير بالوجه الذي هي أهل لذلك ، و يبيّن ما جاءت به من محاسن ، وما سقطت به من أخطاء ، أو يوضّح عيوب مناهج في التحقيق لم تلتزم القصد فوقعت بين الإسراف والتقتير أو الإسهاب المُمِلّ ، وهو في كلتا الحالتين لا يغفل عن الإشارة إلى سقط أو سقاط يجده جديراً بالتصويب ، ولا يهمل التعليق على أوهام محققة بالتوضيح ، يحدوه على ذلك حرصٌ على الوصول بكتب التراث بعد إلى منزلة تمكّن من الانتفاع بها ، وهدفه من كل ذلك خدمة لغتنا الشريفة .

وقد عرض — في العدد المزدوج (١١ — ١٢) من مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ — إلى كتاب « أخبار أبي القاسم الزبيديّ » ، فأخذ على المحقق أشياء ذكرها في بحثه ، وأهمل « أشياء كثيرة أخرى لم يتطن المحقق إلى صوابها » . وكنتُ أثبتُّ في هوامش البحث تعليقات وملاحظات ، وعلّقت مثلها على هوامش الكتاب المحقّق ، ثم رغبت في جمعها في هذه الحلقة من الذيول ، غير أني رأيت انها طالت كثيراً ، فآثرت أن أفرد التعليقات على الكتاب دراسةً مستقلة آمل أن أنشرها ، وأقتصر هنا على ما لا بدّ منه . يحسن الاستاذ الدكتور .

١ — يقول الاستاذ الباحث (ص ٩٤) معلّقاً على البيت :

(يَسُرُّ) مَعْرُوفَهُ و يَحْفَظُهُ وإنّما العُرْفُ بالتَّمامِ يَتِمّ

« ليس شيئاً يوحي بالثقة [ما] جعل المحقق يختار الفعل (يسرّ) » .

وأرى أن لهذا الاختيار ما يبرّره ، ولكن كان من الأفضل أن يناقش المحقق اختياره هذا في الحاشية ، وليس في النص .

٢ ـ وعلق الأستاذ معلقاً على قول المصنف : « أنشدنا الأخفش في معنى قول سفيان .. » إن المحقق « لم يستفد من هذه الجملة في الكتاب ، ولا يوقف على صاحبها ، ولم تدفعه إلى أن يتساءل : ما قول سفيان ؟؟ هل المراد البيت الذي أشرنا إليه :

يربّ معروفه ويحفظه

ويعني أن القائل يدعى سفيان ، ومن يكون هذا ؟ »

والقول : تساؤل الأستاذ الباحث في هذا المجال أجاب عليه النص المحقق ، فسفيان هذا هو سفيان الثوري ، كما جاء في حاشية الصفحة (١٧) من الكتاب ، وقوله الذي أنشد الأخفش بيتاً في معناه ، ورد في الصفحة نفسها ، وهو : « هذه ماء العذيبة البارد ، من غير تكلّف ارتحال ولا مشقّة تسيار » ، يوضح ذلك البيت الذي أنشده الأخفش في هذا المعنى ، وسنتطرق إليه تالياً ، ولا علاقة لسفيان بالبيت الذي مرّ ذكره ، سوى أن قوله الذي أثبتناه آنفاً يحمل نفس المعنى .

٣ ـ ويعلّق الأستاذ الباحث (ص ٩٦) على البيت الذي أنشده الأخفش :

الخافضُ المُقيمُ (وما) شَدَّ بِعِيسٍ رَحْلاً ولا قَتَبا

مصححاً كلمة « عيس » إلى « عَنْس » ، وهذا هو الصواب . ولكنه لم يتطرّق إلى اختلال البيت ، ولا إلى محاولة المحقّق تقويمه بإضافة « الرافع » بين « الخافض » و « المقيم » ، فيستقيم له الوزن ولكن لا يستقيم المعنى ، مما يدل على أن المحقّق لم يدرك المقصود من البيت . وكنت رأيتُ أنا : « الغانم الخافض المقيم .. » ، ثم وقفتُ على البيت في « الأغاني » (١) ضمن قصيدة لابن عبدل الأسدي من (١١) بيتاً ، وروايته هناك :

قَدْ يُنزِلُ الخافضُ المُقيمُ وَما شَدَّ بِعَنْسٍ رَحْلاً ولا قَتَبا

---

(١) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، طبعة دار الثقافة ـ بيروت ، ج (١٦) ص (١٥٥) .

وورد بنفس الرواية في « الحماسة » (١) و « معجم الأدباء » (٢) . وجاء في « تاريخ الخلفاء » (٣) : « شدّ بعيس » . ونسبت في هذه المصادر إلى ابن عبدل أيضاً . وفي « نور القبس » (٤) وردت الأبيات منسوبة إلى ابن عبدل أو الراعي ، وجاءت الرواية فيه « شدّ لعنس » . وقد أفاد السيد « رايهارت فايبرت » فيما جمعه من « ديوان الراعي النميري » (٥) أنها نسبت إلى الراعي خطأ . ورواها هناك : « شدّ بعيس » . ووجدت البيت منسوباً إلى الراعي كذلك في « ديوان المعاني » (٦) ، ورواية البيت فيه :

قَدْ يُرزَقُ الخافقُ المُقيمُ وما شدّ بحيثُ ترمي الأولاّ فَشِلا

وهذا تصحيف كما ترى . وهو للراعي كذلك في « طبقات النحويين » (٧) برواية :

قد يُدْرِكُ الخافضُ المقيم وما شدّ لعنسين وحشة ولا ذَمِلا

وتفرّد « مجالس العلماء » (٨) بنسبة البيت إلى عروة (الذي) ورواية الرواية فيه :

---

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ـ تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ الطبعة الثانية ص (١٢٠٦) .

(٢) معجم الادباء ، لياقوت . طبعة الدكتور أحمد فريد الرفاعي ـ مطبوعات دار المأمون (ج ١٠) ص (١١٨) .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة الثالثة سنة ١٩٦١ . ص (٣١٨) .

(٤) نور القبس المختصر من المقتبس ـ للمرزباني اختصار الحافظ اليغموري . تحقيق ورشاد زكي سنة ١٩٦٤ ص (١٠١) .

(٥) ديوان الراعي النميري . جمع وتحقيق رايهرت فايبرت . نشر المعهد الالماني للابحاث الشرقية في بيروت سنة ١٩٨٠ . ص (٣٠١) .

(٦) ديوان المعاني ، لابي هلال العسكري . نشر مكتبة القدسي ـ القاهرة ، سنة ١٣٥٢ هـ ، ج (١) ص (١١٢) .

(٧) طبقات النحويين واللغويين : للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣ . ص (٥٩) .

(٨) مجالس العلماء : للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢ ، ص (٢٠٠) .

« شدّ لِمَنْسِي » . والبيت في « شرح نهج البلاغة » (١) دون نسبة ، برواية :

قَدْ يُزْلِقُ الدَّاهِيزُ الضَّعِيفُ وَمَا شَدَّ بِكُورٍ رَخْلاً ولا قَتَبا .

وبعد عشرة مصادر - من ضمنها الأغاني والحماسة - ذكرت البيت الذي لم يعثر عليه المحقق في المظانّ التي رجع اليها !:

ويذكر الاستاذ الباحث (ص ٩٨) البيت التالي الذي ورد في الصفحة (٣٠٦) من المعجم المحقق :

لا يحسن إلاّ قالوا تأتّيتِه وَمِنْ حَشْيِكِ الشُّرْبَ على الرّاكِبِ

وهذا النص - كما جاء - لا وجه له .

وورد في « اللسان » (حثا) و (أبا) برواية :

« لا يحسن أدنى لو تأيّيته » . فاذا قارنّا ما ورد في اللسان بما جاء في المعجم المحقق ، رجح عندنا أن تكون الرواية : « لا يحسن أوفى لو تأيّيته » .

وعلى هذا يكون الاستاذ الباحث تقويم النص الذي جاء شرحاً للبيت السابق في الصفحة نفسها من الكتاب ، وهو : « قال الزجّاجيّ : يقال حثا فلان التراب يحثو حثواً ، وحثى يحثي حثياً بالمدّ قصدت وتعمدت ، وتأييت بالقصر والتشديد اذا توقفت وتحبست » ، فيقول : إن الصواب يجب أن يكون : « يُقال حثا فلان التُّرابَ يحثو حثواً ، وحثى يحثي حثياً بالياء ، وتأيّيت قصدت وتعمّدت بالقَصْر والتشديد ، وتأيّيْت اذا توقّفت وتحبّست » .. والنص لا يحتمل كلّ هذا ..

فاذا رجعنا إلى « لسان العرب » (أبا) وجدناه يشير إلى أن البيت السابق يُروى بالمدّ وبالقصر ، وهذا يقودنا إلى إدراك أن النص هنا يجب أن يكون :

« يقال حثا فلان التراب يحثو حثواً ، وحثى يحثي حثياً ، [وتآييت] بالمدّ

---

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - الطبعة الثانية ٦٥ ــ ١٩٦٧ . ج (١٨) ص (٣٠٦) .

تَصَدت وتمدّدت ، وتأيّت بالقصر والتشديد إذا تؤدّت ، وكما يستقيم النص باضافة كلمة واحدة سقطت ، دون اللجوء الى اضافة كلمات النص وفقراته ، وتغيير شيء منها ، كما فعل الاستاذ .

٦ — ويذكر الاستاذ الباحث (ص ١٠٠) ما علّق به المحقق على أبيات رأى ثعلب بخط الموصليّ ، من أنها مما أخلّ بها ديوانه . كما أنه لم يتطرق لنسبتها إلى قائلها ، فيقول : « ليس ثابتاً أن الذي أثبته ثعلب بأنه بخط الموصليّ هو للموصليّ .. ويجوز أن تكون الأبيات مما انتحله للغناء .. »

وأقول : أغلب الظنّ أنّ هذا ما أراده المحقق بقوله : فقال : « مما أخلّ بها ديوانه » بدلاً من أن يقول : أنها ليست في ديوانه . ويدلّ على ذلك قوله إنّه لم يعثر على نسبتها إلى قائلها في الطبقات التي بين أيدينا ، وهذا يفيد عدم تأكده من نسبتها إلى الموصليّ . على أن هذه الأبيات ليست للموصليّ البتّة ، فقد نسبت إلى منقذ بن عبد الرحمن بن زياد المهزلّ في كلّ من « المرزباني » (١) و « شرح الحماسة للتبريزي » (٢) ، و « المرزوقي » (٣) ، و « الخالديّين » (٤) و « الحماسة البصرية » (٥) في هوامش الأخيرتين ، نقلاً عن « مقتطفات تراثي العرب لابن الأنباري » ، غير أن الأبيان لخالد بن سحل (؟؟) . فهذه نسبتها في الطبقات ، وهذه نسبتها إلى ما في هذه الأبيات من أخطاء ، في دراستنا للكتاب ، إن شاء الله .

---

(١) معجم الشعراء للمرزباني . تحقيق عبد الستار أحمد فراج . دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٦٠ ، ص (٣٣٠) .

(٢) شرح حماسة أبي تمام للتبريزي . طبعة بولاق ١٢٦٦ هـ ج (٣) ص (٤٨) .

(٣) ص (١٠٥٢) .

(٤) الأشباه والنظائر للخالديين ، تحقيق السيد محمد يوسف . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، الجزء الثاني ١٩٦٥ . ج (٢) ص (٢٢٧)

(٥) الحماسة البصرية لصدر الدين البصري - تحقيق مختار الدين أحمد . دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ١٩٦٤ . ج (٢) ص (٢٢٩) .

٧ ـــ ويعود الأستاذ الشاهد إلى (ص ١٠١) النصّ الذي جاء في ص (٤٧) من الكتاب وهو:

« أخبرنا الأخفش قال: حدثنا ثعلب عن ابن الأعرابي قال: غصصت أبو بكر بن عيّاش، وكان رجل من قريش يرمي بشرب الخمر، فقال له أبو بكر بن عيّاش: زعموا أن نبيّاً يحلّ الخمر. فقال له القرشي: اذن لا تؤمن به حتى يبرىء الأكمه والأبرص». ثم يعلق الاستاذ عليه فيقول: «لم يشعر المحقّق أنّ النصّ غيرَ مستقيم، وأنّه لا يتّجهُ فيه شيء من معنى...

ولا بد أن يكون الكلام بعد قوله: (غصصت) خبراً آخر رواه أبو بكر بن عيّاش... الخ..»

وأنا اسمح الاستاذَ العذر في أن أخالفه الرأي هنا فأقول: قد جاء الخبر كاملاً، وهو عن أبي بكر بن عيّاش، وليس بروايته. ولكن الخبر عرض له في الطباعة سقوط السطر الأول منه (و ينتهي عند قوله: غصصت)، في حين جاء مكان السطر الأول من الخبر التالي، فجاء مكرراً، هنا وفي موقعه الصحيح تالياً، ولا لوم على المحقق في ذلك. وأنا ذاكر فيما يلي ما قادني إلى هذا الاستنتاج:

جاء في «معجم الأدباء» لياقوت (١): «وحدّث المدائني قال: كان أبو بكر بن عياش أبرص، وكان رجل من قريش يرمي بشرب الخمر، فقال له أبو بكر بن عيّاش يداعبه: زعموا أن نبيّاً قد بعث بحلّ الخمر. فقال له القرشي: اذن لا أؤمن به حتى يبرىء الأكمه والأبرص»..

فرواية المدائني، إذن، عن المدائني. والزجاجيّ يروي عن المدائنيّ عن طريق البيّاني، لما نقلاً عن الأخفش ـــ كما جاء في ص (١٦٦) من

---

(١) معجم الأدباء، تحقيق المستشرق مرجليوث، مطبوعات دار المأمون سنة ٣٦ـــ١٩٣٨، ج (٧) ص (١٠٦).

الكتاب ــ أو نقلاً عن الزجّاج ــ كما في ص (٨١) ــ والأرجح هنا أن الرواية كانت عن طريق الأنفش ، لسببين : الأول يتعلق في أن صاحب الاعلام في الكتاب لم يشر إلى ورود اسم الزجّاج في ص (٤٧) ــ موضع النص ــ ، والثاني أن المنطق يرتبح حدوث الاستبدال في السطرين بسبب التشابه في آبتدائهما . وهكذا يمكننا أن نصل إلى أنّ النص ينبغي أن يكون : « [أخبرنا الأنفش قال : حدثنا المبرّد عن المدائني قال : حدث [أبو بكر بن عياش [أبرص] ، وكان رجل من قريش ... الخ ... وهذا يحل الإشكال .

وعلينا أن نبيّن أيضاً لم رجّحنا أن رواية الخبر عند الزجاج كانت عن طريق المبرّد والميداني ، وليس عن طريق آخر ، فنقول : جاء في فهرس الاعلام ، الذي ذيّل المحقّق به الكتاب ، ذكر المدائني والمبرد في ص (٤٧) حيث النصّ ، ولكنهما لم يردا في تلك الصفحة البتة ، مما يوحي أنّ مكانهما في الجزء الساقط من الخبر .

٨ ــ و يورد الاستاذ الباحث بيتين من قصيدة جاءت في ص (٥٥) من الكتاب ، و يعلّق على البيت الأول منهما وهو :

ذَكَّرَتْنِي عارِضَيْ بَنَاتٍ تِلْكَ التي سادَتْ الغَوانِي

فيقول : « لابد أن يكون الصواب : سادت الغواني » وأشار إلى أن والأرجح أن الصواب أيضاً : عارضي بنان ، بالنون .

كما يهمل الاستاذ ذكر ملاحظات هامة على أبيات أخرى من القصيدة ، سنوردها في دراستنا الخاصة بالكتاب المحقّق ، ان شاء الله .

٩ ــ و يعلّق الاستاذ على « أبي نجدة » الذي جاء في الصفحة (٥٥) من الرواة ، فيذكر أنّ « نزهة الألباء » و « وفيات الرواة » يذكران أن ثعلب يروي عن « ابن نجدة » وأشار إلى ذلك أيضاً في ص (١٦٠) من الكتاب « ابن نجدة » ، ولم يلتفت الاستاذ هنا لعمل المحقّق ..

١٠ ـ ويقول الباحث : « وجاء في الصفحة ٨٣ قول المصنّف : ...فرأى جارية كأنها مهرة عربيّة حولها جوارٍ يفدّينها ويحافن برأسها .. » ثم يذكر أن الحلف بالرأس أسلوب فصيح قديم ، أكثر ما نجده الآن في العاميّة العراقيّة .

وأقول : هذا التعبير ليس قصراً على العاميّة العراقيّة وحدها ، فهو في غيرها أيضاً ، كالعاميّة الأردنيّة مثلا . قال عرار شاعر الأردن :

وحياة رأسك والحياة عزيزة ... لولا الكتافُ وخشيةُ التَّسْجين

أحرقتُ دينَ أبيهمُ من زُمْرَةٍ ... حرقوا بتَرْشاقِ الحجارةِ ديني

ثم أقول : لم يرد البيت في الصفحة (٨٣) من الكتاب ، بل في الصفحة (٨٥) .

١١ ـ ويذكر الأستاذ الباحث أن الصواب في رواية البيت :

وكم أشياء تُكْثِرُ بها بالٍ ... فإنْ نفقت فأكْسَدُ ما تكونُ

هكذا ورد في « اللسان » وأشار اليه المحقق في الحاشية : « فما أشياء » .. وأنا أميل الاشارة إلى أن المحقق ذكر ، خطأ ، أن البيت من الرَّمَل ، وهو من الوافر .

١٢ ـ ويصحح الأستاذ الباحث نسب نابيء بن ظبيان أحد بني عايش بن مالك ، فيقول إن الصواب : أحد بني عائش . وكذلك هو . لكنه لا يصحح اسم أبي الرجل ، وهو نابيء بن [زياد] بن ظبيان ، كما لا يصحح بقية نَسَبه : « أحد بني عايش بن مالك بن قيس بن ثعلبة » ، والصواب : « أحد بني عائش بن مالك بن تيم اللات (أو تيم الله) بن ثعلبة » . كذلك هو في « جمهرة انساب العرب » (١) ، و « الكامل » (٢)

---

(١) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ، تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة دار المعارف سنة ١٩٦٢ ، ص (٣٦٥) .

(٢) الكامل للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته . مطبعة نهضة مصر . ج (٤) ص (٤٥)

و « أنساب الأشراف » (١) .

١٣ ــ و يعلّق الاستاذ السامرّائي على قول المصنّف الذي جاء في ص (٦٣) من الكتاب :

« فاستجار بسليمان بن سعيد بن الصعر بن سعيد بن البلاد[ي] » فيؤكدان الصواب هو « الغمر » بالغين المعجمة ، دون أن يذكر ما يبرّر اختياره هذا من ضمن الاحتمالات الكثيرة ، كالعبلة ... إلى آخره ، وقعت على الخبر بكامله في « معجم البلدان » (٢) وفيه : « واستجار بسليمان بن سعيد بن الصقر بن الجلندى » .

بقي أن أنبّه على أن ابن الأثير ، في « الكامل » (٣) ، [ذكر] أن الذي لجأ اليه عبيد الله بن زياد بن ظبيان ، فأطعمه بطيخة مسمومة ، هو [سليمان] بن الجلندى . ونحن نعرف عبّاد بن الجلندى أحد [ملوك] الأزد [الذين] كانوا ملكين على عُمان أيام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فأرسل اليهما عمرو ابن العاص يدعوهما إلى الاسلام ، فأسلما (٤) . فلعلّ سليمان هذا [هو] ابن عبّاد والصواب عبّاد ..

١٤ ــ و يصحح الاستاذ النصّ الذي جاء في الصفحة نفسها من الكتاب :

« النوح جمع نائحة ، وهو مصدر ينيح (كذا) للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ... » فيقول : والصواب : « وهو مصدر ناح ينوح ... » ولست أرى ما رأى الاستاذ ، فان [قول] ينيح [صحيح] غير مقبول إلا عندما لا يكون عند [المتكلم] قوة على [النطق] بالواو [فيقلبها] ياء .

---

(١) أنساب الاشراف ـ للبلاذري . تحقيق شتاين ـ مطبعة الجامعة العبرية ـ القدس ، ج (٥) ص (١٠٠٠) .

(٢) معجم البلدان ـ لياقوت الحموي ـ نشر دار صادر ودار بيروت سنة ١٩٥٧ م ج (٥) ص (١٧٠) ـ [ذكر] .

(٣) الكامل ـ لابن الأثير طبعة دار صادر ـ بيروت ج (٤) ص (٣٨٠) .

(٤) أنظر : الاصابة في تمييز الصحابة ـ لابن حجر ـ مطبعة السعادة سنة ١٣٢٨ هـ ج (٦) ص (١٠٤) .

الأستاذ يشعر أن في الجملة ، بوضعها الأخير، نقصا . ولعلّ الصواب : « وهو مصدر يجيء للواحد والاثنين ... » أو أية كلمة أخرى تفيد معنى قريباً من ذلك ، ورسم حروفها أقرب إلى ما جاء في النص ..

١٥ ـ وردّ الأستاذ معلّقاً على النص الذي جاء في الصفحة نفسها : « فأضرج فعله على التوكيد حملاً على لفظ نَوْح » ، إنه لا معنى للتوكيد ، والصحيح : الإفراد . والصواب ما ذكر الأستاذ لولا عدم تقارب رسم الحروف في الكلمتين ، فما أظن كلمة « التوكيد » يمكن أن تكون تصحيفاً لكلمة الإفراد ، ولربما كانت مصحفة عن « التوحيد » .

١٦ ـ ويصحح الأستاذ السامرّائي البيت الذي ورد في ص (١٠٠) من النص :

أبـاكِيَـةٌ رزئـت أنْ أتـاهـا أمْ يَـكـونَ لَـهـا اضْـطِـبـارُ

فيشير إلى اختلال الوزن و يقترح « رزئت إذا أتاها » و بهذا يستقيم الوزن . وأقول : لكنّ المعنى لا يستقيم . وواضح أن « رزئت » هذه اسم فتاة .

وكنت رأيت أنها قد تكون مصحّفة عن « زُرَيْنب » مثلاً ، ثم وجدتها في « شرح نهج البلاغة » ـ ج (١١) ص (١٥٨) وج (١٨) ص (٣٢٤) ـ « رُذَيْنة » . وهكذا يصح الوزن والمعنى .

١٧ ـ ويعترض الأستاذ الباحث بالنص الذي ورد في ص (١٠٨) من الكتاب معلّقاً على السطر الثاني : « اعلم أنّ الذي ، ومن ، وما ، وأيّا ، والألف واللام ، أسماء ناقصة في الخبر لا تتم إلا بصلة وعائد ، وهي غير معربة ، إلا أيّا وحدها فانها معربة » ثم يقول : فالكلام على اعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيّا . وهذا سبقُ قلم صوابه : فالكلام على نفي اعراب هذه الأدوات الموصولة ما عدا أيّا .

١٨ ــ و يورد الاستاذ شيئاً مما جاء في ص (١١٠) من الكتاب ، معلقاً أنه احتاج الى تصويب ، ولكنه يقف عند هذه الجملة : « ثم تقول العامة (حلساء) ماء » فيقول : ولا أدري ما وجه « حلساء ماء » . وأظن : لعلّها « جُلساء ه » .

١٩ ــ و يذكر الاستاذ الباحث أنّ ما جاء في النصّ ــ ص (١١٦) من الكتاب ــ : « وأما قوله : غدا في أُصْدةٍ خَلَقِ » يشير الى أن الأصدة وردت في شعر أو نثر ، ولا وجود لشيء من هذا . وهذا يعني أن شيئاً سقط من كلام المصنِّف ، ولم ينتبه المحقِّق على هذا القطع والخرم . .

وأقول : لا قطع ولا خرم هناك . وكيف يكون ذلك وقد ورد في الصفحة نفسها البيت التالي :

مِثْلَ البُرام غَدا في أُصْدةٍ خَلَقِ لَمْ يَتَّقِينَ وَصَوْلي النَّقْرَ والنَّقَبا

٢٠ ــ و يورد الاستاذ الباحث نصّاً جاء في ص (١١٧) من الكتاب كما يلي :

« وما طل فلان القول : اذا كمل بعضه على بعض . وتقول العرب : اذا رأب بعضه بعضا . . » ثم يحاول تقويم ميله ، فيقول : « كمل بعضه » « حمل » ثم يقف عند كلمة « رأب » فيقول : « وليس من وجه القول رأب في هذا المكان ، فهي من عيب الناسخ ، ولا بدّ أن تكون الكلمة مادة غريبة لم تشر اليها المعجمات . . » وليس بذاك ، فالنص واضح بيّن التصحيف وان لم يهتد الاستاذ السامرّائي إلى ذلك . وروايته « وعاظل فلان القول : اذا حمل بعضه على بعض ، وتعاظل الجراد : إذا ركب بعضه بعضا . . »

٢١ ــ و يشير الاستاذ السامرّائي ، في معرض تعليقه على قصيدة وردت في ص (١١٩) من الكتاب ، إلى ما جاء في أولها : « يا أيها الناظم على سائل

سرة بني جرم فانهم سيخبرونك بالجالي من الخبر» فيقول : « والذي أراه أن قول الرجل : (يا أيها الحاكم بل) جزء من بيت سقط أكثره .. الخ » ولا أرى رأيه ، فليس لهذه الجملة من الايقاع ما يوحي أنها جزء من بيت من البحر البسيط ، وأظنها جملة نثرية قدم بها قائلها لقصيدته .

ثم يصحح الاستاذ كلمة (بالجالي) فيستعيض عنها (بالجائي) ، وهذا مجانب للصواب . فالكلمة في البيت هي كما وردت في النص ، وقد جاء شرحها في ص (١٢٠) من الكتاب : « الجالي من الخبر : الواضح » .

كما يذكر الاستاذ ان الزوجة شكت زوجها إلى علي بن أبي طالب (ر) ، والصحيح أنها شكته إلى شريح القاضي .

٢ - يعود تأويل الاستاذ تقويم البيت الثالث من القصيدة سالفة الذكر ، وقد ورد في النص على الشكل التالي :

الجار بالباب ، والسفّار قد عملوا في ليلة تتبع السفّان بالخصرِ

فيرى أن الشرح يجب أن يكون : « في ليلة تلسع السفّان بالخَصَرِ » . وأكثر ما جاء في شرح القصيدة (ص ١٢٠) يذكر : والسفّان : الرمح الليّنة . وهذا لا يؤيد ما رآه الاستاذ . ولعل صواب ما جاء في ص (١٢٠) مصحفاً هو : « والسفّان : الريح الباردة » هكذا بالفاء في الأول ، والياء في الثانية . وهكذا يكون صواب البيت :

الجار بالباب ، والسفّار قد عملوا في ليلةٍ تُشبِعُ السَّفّانَ بالخَصَرِ

٣ - يصحح الاستاذ الباحث شيئاً من النص الذي ورد في ص (١٢١) من الكتاب :

« فهل لكم أن تدعوا فيه بباقي تطيّشنا » فيقول : « والصواب : فهل لكم أن تدخل فيه .. » ولكنه يترك « تطيّشنا » كما جاءت فلا

يصححها . وصوابها « نَطِيشِنا » كما جاء في الشرح ، آخر ص (١٢٣) من الكتاب : « والتطيش : الحركة ، ومنه قولهم : نطشان » .

٢٤ ــ و يصحح الاستاذ ما جاء في ص (١٢٣) من الكتاب من شرح للحضيرة بالجمهة فيقول : « والصواب أن الحضيرة الجماعة كما يدل على ذلك قول أبي ذؤيب .. » . وأرى أن الكلمة مصحفة عن « الجمهرة » وليس « الجماعة » .

كما أن البيت المستشهد به ليس لأبي ذؤيب ، بل للجهنية أخت سعد ، كما ذكر المحقّق في حاشيته .

٢٥ ــ و يصوب الاستاذ اسم الشاعر هُدبة بن الخشرم ، إذ جاء في ص (١٣٠) من الكتاب : « ابن الخشوم » ، ثم يقول : وهو شاعر جاهليّ ..

وأقول : هدبة بن الخشرم شاعر اسلاميّ ما أراه أدرك الجاهلية طفلاً بله شاعراً . فقد قتل بعد سنة ٥٤ هـ وكان شاباً (١) .

٢٦ ــ و يعلّق الاستاذ السامرّائي على النصّ الذي جاء في ص (١٤٤) من الكتاب « وفرض العطيّة وحيا الفيء » فيقول : « والصواب : وجبا الفيء » .

ومع أن للجباية وجهاً حسناً هنا ، إلا أنني أظن صواب النصّ : « وحيا الفيء » لأن الحديث جاء في معرض العطيّة ، كما أن « جبى » فعل يائيٌّ لا يجوز رسمه بالألف القائمة .

٢٧ ــ و يذكر الاستاذ ما جاء في ص (١٩٦) من الكتاب ، في خبر طويل لأحد الأعراب ، والصواب أن الخبر الذي ذكره كان لهاشم بن عبد مناف .

---

(١) أنظر : شعر هدبة بن الخشرم العذري ـ تحقيق وجمع يحيى الجبوري ـ مطبعة وزارة الثقافة ـ دمشق سنة ١٩٧٦ . ص (٢٢) .

وخطبته هذه « الحكيمة » وشرحها توجد ضمن مجموع بخط محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي ، رقمه ٦ لغة ش ، بدار الكتب المصرية ، وكان على محقّق الكتاب الرجوع إليها لتصحيح الأوهام الكثيرة التي عجّ بها النصّ المحقّق ، فجعلت الانتفاع به عسيراً .

و ينهي الاستاذ السامرّائي بحثه بالدعوة إلى اعادة تحقيق الكتاب ، وهو أمر ربما كان من الممكن تفاديه لو تفضّل الاستاذ وتتبّع ما بقي من الاشياء الكثيرة التي لم يفطن المحقّق إلى صوابها ، وما اكتفى بهذا القدر من التعليق والتصويب والاستدراك . ولا أقول هذا مستهيناً بما يحتاجه الأمر من جَهد ، ولكنّ الانسان طمّاع بطبعه ، رغّاب في الاستزادة من الخير .

وللاستاذ الكبير تحيّة اكبار واجلال تليق به و بجهوده المثمرة في خدمة لغتنا وتراثنا .

وقفة مع معجم الشعراء في لسان العرب :

للدكتور حنا جميل حداد .

أرى لزاماً عليّ ، قبل أن أشرع في ابداء ملاحظاتي على مقال الاستاذ الدكتور أن أتناول كتاب « معجم الشعراء في لسان العرب » بالتعليق . فالكتاب ، كما ذكر في مقدمته ، دراسة نال بها معدّها درجة جامعيّة عليا ، وهذا يدفع إلى توقّع دراسة كاملة لشعراء لسان العرب ، يتناول فيها صاحبها المجهولين قبل المعروفين ، سواء أوقَعَ على تراجم لهم أم لم يقع ، و يصحّح ـما أمكن ـ من أسمائهم ، مرجّحاً ما يراه خليقاً بالترجيح ، رافضاً ما يجده حقيقاً بالرفض . وسأعطي مثلاً على ذلك أحد الشعراء الذين أورد صاحب اللسان لهم أبياتاً عدّة ، وهو شاعر مرّ ذكره في الصفحة (٢٥٢) من الكتاب ، ودعاه المصنّف : « ابن العارم الكلابيّ » ثم أشار إلى أن ابن منظور سماه تارة « العارم » وتارة « أبو العارم » ــ اقرأ : أبا العارم ــ والاسم واحد . ثم أتبع

ترجمته بأخرى صاحبها « أبو عازب الكلابيّ » فجعلهما شخصين . ولو تدبر الاستاذ المصنف أمر هذا الشاعر والشواهد التي وردت له في اللسان ، لوجد ما يلي :

اللسان (مور) : أبو عامر الكلابي . الشاهد :

لَقَدْ عَلِمَ الذِّئْبُ الذي كانَ عادِياً ... على النّاس أني ماتِرُ الشَّهْرِ نائِمُ

(عدا) : أبو عارم الكلابي . والشاهد نفسه .

(بلقع) : العارم والشاهد .

تَسَدّى بِلَيْلٍ يَبْتَغينِي وَصِبْيَتي ... لِيَأْكُلَني والأَرْضُ قَفْرٌ بَلاقِعُ

(حبك) : أبو العارم . والشاهد :

فَهَيّأْتُ حَشْراً كالشِّهابِ يَسوقُه ... مُسَمَّرٌ حَبِياكٌ عاوَنَتْهُ الأَشابِعُ

(شعر) : أبو عازب الكلابي . والشاهد :

فَأَشْعَرْتُهُ تَحْتَ الظَّلامِ وَبَيْنَنا ... مِنَ الخَطَرِ المَنْضُودِ في العَيْنِ ناقِعُ

(يفع) ابن العارم الكلابي . والشاهد نفسه مع قراءة (يافع) بدلاً من (ناقع)

(يتم) : أبو العارم الكلابي . والشاهد :

فَبِتُّ أَشَوّي صِبْيَتي وَحَلِيلَتي ... طَرِيّاً ، وَجَرْوُ الذِّئْبِ يَشْمانُ جائِعُ

(شبع) : أبو عارم الكلابي . والشاهد :

فَبِتْنا شَباعَى آمِنِينَ مِنَ الرَّدَى ... وبالأَمْنِ قِدْماً تَطْمَئِنُّ المَضاجِعُ

فالناظر في هذه الأبيات يعرف أنها من قصيدة واحدة ، وأن « أبا عازب » و « أبا عامر » تصحيف « أبي عارم » ، إذ جاء اسمه هكذا في أربعة مواضع فيما سبق ، وكذلك في اللسان (فجج) و (سجس) مما يرجح أن يكون اسمه أبا العارم ، وليس كما آختار الاستاذ . وكان على المصنف ألا يكتفي بهذا

بل ينظر في المصادر علّه يقع على شعر له يؤكد صحة ما آختار، فتصبح ترجمة هذا الشاعر كما يلي :

٦١١ ــ أبو العارم الكلابي :

(وقد سماه ابن منظور: العارم، وابن العارم، [وأبا عازب، وأبا عامر]، والاسم واحد) .

٨ أبيات (صوابها : ١١ بيتاً، على اعتبار أن شطر الرجز بيت)

فجج ــ [شعر] ــ مور ــ سجس ــ بلقع ــ شبع ــ يفع ــ حبك ــ يتم ــ عدا ــ

مصادر ترجمته : من المجاهيل . له أبيات في « أخبار أبي القاسم الزجاجي » ــ ص (١٠٠) ــ و « شرح نهج البلاغة » ــ ج (١١) ص (١٥٨) ــ وبيت في « التنبيهات » ــ ص (٢٦٥) ــ

وأنا أعترف بأن هذا العمل كان سيزيد من الجهد المبذول في الدراسة ــ على ضخامته ــ، ولكنني أظنّه ضرورياً في رسالة جامعيّة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه . وكان على المصنِّف ألاّ يكتفي بتقديم ما اعتاد واضعو الفهارس أن يقدّموه، بل يُلْزِمَ نفسَه باجراء دراساتٍ تضيف فوائد أخرى تتعدّى مجرّد الفهرسة .

ولا شك أن انجازاً ضخماً كهذا الذي قدّمَهُ المصنِّف لا يمكن أن يخلوَ من هنات تعلق به . وكان أن تَصدّى لتتبُّع هذه الهنات الاستاذ الدكتور حدّاد، فكانت حصيلة ذلك بحثه الممتع القيِّم الذي نشره في مجلة المجمع . وأكاد أجزم أنّ هذا البحث لا يمكن أن يكون نتيجة نظر سويعات في « اللسان » ــ كما ذكر الاستاذ الباحث، مؤثراً التواضع ــ فان ما جاء فيه يدلّ على مدى الجهد الذي حمل الاستاذ نفسه عليه، حتى جاء بحثه غنيّاً كما شاء له، مفيداً

كما ينبغي أن يكون . وما سأذكره من ملاحظات نزرة لا يقلل من قيمة البحث ، بل يؤكد جِدّيّته وشمولَه .

جاء في الصفحة (١١٦) : « غير أن الملاحظ على هذه المعاجم ـــ سواء المرتب منها بحسب باب الجذر وفصله ، كاللسان ، أو بحسب ترتيب الحروف وتسلسلها ، كالاساس ، والتاج ، وغيرهما ـــ . . » وأقول : التاج مرتب حسب باب الجذر وفصله ، كاللسان ، وليس كما ذكر الاستاذ .

وجاء في الصفحة نفسها : « أما فهرست هذه الشواهد وترتيبها . . » كما تكرر الاستعمال نفسه في ص (١٣٣) ، حيث ورد فيها : « . . ولا أن ينكر على المصنّف جهده المبذول وأناته في فهرست هذا المعجم . . » والصواب : « فهرسة » كما لا يخفى .

و يسرد الاستاذ الباحث ـــ ص (١١٨ ـــ ١١٩) ـــ « بعض مافات المصنّفَ إثباتُهم من الشعراء وأصحاب الشواهد » ، فجاء بينهم :

أ : ربيعة بن جحدل اللحياني : (اللسان (عضه) . ولم يرد لربيعة هذا أي ذكر ضمن الجذر (عضه) في اللسان ، مع أن الباحث أشار إلى ذلك هناك ، وانما ورد في (عزه) ، كما ذكر المصنّف ، إذ أتى به ضمن الترجمة [٣٧٩] مصحّحاً اسم الشاعر . فهو ربيعة بن جحدر اللحياني الهذلي . والشاهد المذكور في اللسان (عزه) ورد أيضاً في « شرح أشعار الهذليين » ـــ ص (٦٤٤) ـــ

ب : الطماحي : اللسان (قنا) : أورده المصنف في الترجمة [٤٣٧] باسم (زياد الطماحي) وهو وإن أغفل ذكر الجذر (قنا) فقد ذكر الجذر (دلنظ) حيث جاء ضمنه شطرا الرجز المذكوران تحت الجذر (قنا) . فالطماحي اذن ليس من المستدرك .

جـ : غاوي بن ظالم السلمي : اللسان (ثعلب) : ورد في الترجمة [٣٦٧] تحت اسم (راشد بن عبد ربه) ، فهما واحد ، وهذا مما يستدرك على

كلّ من المصنّف والمعلّق، وأنظر « الاصابة » ـ ج (١) ص (٤٩٥) ـ . على أن المصنّف لم يورد الجذر (ثعلب) ضمن ما ذكر في الترجمة [٣٦٧] .

د : البعيث بن عمرو بن مرّة بن ودّ اليشكري : اللسان (مزن) : أخطأ المصنّف إذ أدرجه تحت الترجمة [١٣٠] ، وهي للبعيث المجاشعي كما نبّه الاستاذ الباحث . على أنّ وهماً في طبعتي اللسان قاد الاستاذ حداد إلى الظّن ان اسم الشاعر المستدرك : البعيث ، والصواب : النعيت ، كما جاء في « المؤتلف » ـ ص (٧٣) ـ وأورد له الآمديّ هناك الأبيات الثلاثة التي جاءت في اللسان (مزن) .

هـ : جحدر اليماني : اللسان (ونى) : هو لا شك غير جحدر بن ضبيعة الذي ذكره المصنف في الترجمة [١٦٩] ، فأخطأ إذ خلطه بجحدر بن مالك اللص . فذاك جحدر بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل ، ولا (مالك) في آبائه ، وهو جاهلي . أما جحدر بن مالك اللص ، صاحب جميع أبيات الاستشهاد التي ذكر المصنف جذورها في هذه الترجمة ، فهو اسلاميّ عاصر الحجّاج . وقد أخلّ المصنف بالجذر (ونى) ، و بيت الاستشهاد هناك من قصيدة جحدر النونية الشهيرة ، التي منها الأبيات الواردة في اللسان (جوب) و(كنع) . وأنظر خبر جحدر هذا ، وأشعاره التي جاءت في اللسان ، في « أمالي القالي » ـ ج (١) ص (٢٧٧) ، و « معجم البلدان » (حجر) ـ ج (٢) ص (٢٢٢) ـ ، وفيه أنه من بني جشم بن بكر ، و « الأخبار الموفقيات » ـ ص (١٧٠) ـ ، وفيه أنه من ربيعة من بني عجل ، و « ألف باء » للبلوي ـ ج (٢) ص (٥٠١) ـ و « شرح شواهد المغني » ـ ج (١) ص (٤٠٧) وفيه أنه من حنيفة ، و « الخزانة » ـ ج (٤) ص (٤٨٣) ـ ، وفيه أنه حنفيّ كذلك ،

وحنيفة وعجل أخوان . ومن هنا نرى أن خطأ المصنف لم يكن في اغفال ذكر جحدر اليماني ، بل في تعريفه . أما صفة (اليماني) فقد لصقت بالشاعر لأنه سكن اليمن .

و: مرداس بن أذنة ، اللسان (عجف) : هكذا جاء اسمه في اللسان وأورده الاستاذ الباحث في مقاله . وصوابه : مرداس بن أدَيَّة ، الخارجي المعروف . على أن بيت الاستشهاد المعزو إليه نُسب إلى عدّة من شعراء الخوارج ، منهم أبو خالد القناني في اللسان (كرم) ، وسعيد بن مسحوج في اللسان (كرم) و (كسا) ، ولرجل من تيم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى في اللسان (كرم) ــ ولعلّه عيسى بن فاتك الخارجي الوارد في « الوحشيات » ص (٩٠) ــ إذ جاءت الأبيات له ثمّة ــ

وأخذ الاستاذ الباحث على المصنّف ــ ص (١٢٠) ــ عدم التعريف بشعراء جاء من ضمنهم (ابن العارم الكلابي) ، فتبع بذلك المصنّف في خطئه ، وصوابُه ــ كما أسلفنا ــ (أبو العارم)

وعلّق الباحث ــ ص (١٢١) على اهمال ابن منظور ذكر معجمي كراع المشهورين : « المنجد » و « المنضد » من ضمن مصادره في لسان العرب ، مع أنه ذكر كراعاً فيه كثيراً . وأقول : لعلّ ابن منظور لم ينقل عن كراع مباشرة في كل ما جاء في لسان العرب عنه . وقد رأيت في الأمثلة التي ذكرها المعلّق ــ في هذه الصفحة والتي تلتها ــ أنها كلّها نقلت إمّا عن الأزهري ، أو ابن سيدة ، أو ابن برّي . وأظن ابن منظور فعل ذلك أيضاً عند نقله عن جمهرة ابن دُرَيْد . ولا يجوز أن يَعْلَقَ بوهمنا أنه انما أغفل ذكر نقله عن كراع وابن دريد غمطاً لحقّهما ، وما أراه فعل ذلك إلاّ أمانة منه ومصدقاً ، وهو الذي لم يدّخر لنفسه في تأليفه اللسان سوى فضيلة الجمع ، أفتراه كان يقلل من قيمة عمله باغفال مصادر أخر جمع عنها ، اضافة إلى مصادره التي ذكرها ؟

وذكر الاستاذ الباحث ــ ص (١٢٢) ــ أنه لا وجود لأدهم بن الزعراء في الجذر (قزع) ، وأصاب ؛ فهو في الجذر (قذع) .

وأشار الاستاذ الباحث ــ ص (١٢٤) ــ إلى أن المصنّف ذكر الجذر (مزن) تحت اسم البعيث المجاشعي ، وصحح ذلك بأن البيت المذكور تحت هذا الجذر هو للبعيث بن عمرو بن مرّة اليشكري . والصواب ــ كما أسلفنا ــ أنه للنعيت بن عمرو بن مرّة .

وأكّد الاستاذ الباحث ــ ص (١٢٥) ــ أن « جوّاس بن نُعَيْم من بني تَميم » ، و« جوّاس بن أمّ نهار » ، و« جوّاس بن نُعَيْم الضبّيّ » ، الذين ذكرهم المصنف ضمن ترجمتين منفصلتين ، هم في الحقيقة شاعر واحد هو جوّاس بن نعيم أحد بني الهُجَيْم بن عَمْرو بن تَميم ، و يعرف بابن أمّ نهار . والحقيقة أن جوّاس بن نعيم بن الحارث التميمي ــ وهو ابن أمّ نهار كما بيّن المصنّف في ترجمته ــ غير جواس بن نعيم الضبيّ ، فالأخير أحد بني حُرثان بن ثعلبة بن ذُؤَيب بن السَّيد الضبّيّ ، وقد ميّز بينهما الآمدي ، وذكر الأخير في « المؤتلف » ــ ص (١٠٠) ــ ، وأورد له البيتين المستشهد بهما في اللسان (وليس بيتاً واحداً كما ذكر المصنّف) .

واستدرك الاستاذ الباحث ــ ص (١٢٦) ــ الجذر (عشزر) على ما ذكره المصنف لابي الزحف الكَليني ، ولم يشر إلى أن الجذر (سلجم) المذكور ضمن ترجمة أبي زحف الكَلْبي انما روي في اللسان لـ (أبي الزحف) مجرّداً هكذا ، ولم يوضّح المصنف لم اختار (الكلبي) ليكون قائل الشطرين . على أن « الكَلْبي » و « الكليني » محرفتان عن « الكُلَيْبي » والراجز واحد هو أبو الزحف بن عطاء بن الخطفى ، ابن عمّ جرير الشاعر ، وأنظر « الشعر والشعراء » ص (٥٧٨) ، فهناك ترجمة له .

هذا ما علّقْتُه على بحث الاستاذ حدّاد ، الذي قادني بدوره إلى أشياء وقعتُ عليها خلال تصفّحي كتاب « معجم الشعراء في لسان العرب » بغرض

مراجعة البحث ، وأرجو أن تُحمَل على هذا الوجه ، لا على أنها أريد بها التقصي والاستدراك والتتبّع لما في المعجم ، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسة طويلة منفصلة ليس هذا مجالها . واليكم هذه الملاحظات :

١ ــ أحمد بن جَنْدل السَّعْدي ، الترجمة [٨] : الذي أعرفه « أحمر بن جندل » ، كما صححه محقّق « الصّحاح » ــ (معد) الحاشية ــ ، وهو أخو سَلامة بن جَنْدل السعدي . وراجع « ديوان سلامة بن جندل » ــ ص (٢٠٢) ــ ، و « الشعر والشعراء » ــ ص (١٩٢) ــ ، و « المؤتلف » ــ ص (٤٢) ــ ، و « البيان والتبيين » ــ ج (٣) ص (٣١٨) ــ ، و « الحيوان » ــ ج (٣) ص (٧١) ــ و « الخزانة » ــ ج (٢) ص (٨٦) ــ ، وهو جاهليّ ، وندر أسم « أحمد » في الجاهلية .

٢ ــ ابن أحمر [٩] : ما ذكر المصنف من جذور لا يكاد يستوعب نصف ما جاء لابن أحمر في اللسان . ومن الغرابة بمكان ألاّ ينتبه الاستاذ حداد إلى ذلك في تتبُّعِه لنواقص الكتاب ، وهو قد استدرك الجذر والجذرين ، فكيف أهمل مائة جذر؟ وفيما يلي معظم الجذور التي ورد فيها شعر لابن أحمر ، وأخلّت بها الترجمة في المعجم :

ممس ــ نحس ــ حنش ــ عرش ــ عوص ــ أرض ــ رضض (٣) ــ عرض (٤) ــ فضض (٢) ــ حلط (٢) ــ خمط ــ شرط ــ خطط ــ نطط ــ نوط ــ بقع ــ ترع ــ خضع ــ رجع ــ رضع ــ سرع ــ شجع ــ شكع ــ لمع ــ نجع ــ هرع (٤) ــ وقع ــ أنف ــ تنف ــ دعف ــ سكف ــ صنف ــ طرف ــ فوف ــ قفف ــ هجف ــ هفف (٢) ــ برق (٢) ــ خلق ــ رهق ــ طبق ــ طرق (٣) ــ طلق ــ عرق ــ عنق ــ فتق ــ هبرق ــ ودك ــ بول ــ جعدل ــ جول ــ خيل (٣) ــ دكل ــ رطل ــ رعبل ــ رغل ــ سحل ــ سلل (٢) ــ سمل ــ قبل ــ هتمل ــ هلل (٢) ــ هول ــ حرم ــ دوم ــ ريم ــ صمم ــ

طرهم ــ غشم ــ قحم ــ لم ــ هضم ــ أرن ــ جنن ــ حصن ــ حلن (٢) ــ دبن ــ ددن ــ ذنن ــ عرن ــ فتن ــ فنن ــ لسن ــ منجنون ــ هجن ــ أبي ــ بدا ــ بغا ــ بلا (٢) ــ بها ــ جدا ــ جذا ــ حبا ــ حيا ــ دعا ــ ذرا ــ ربا ــ رنا (٨) ــ روى ــ زها ــ سقي ــ سنا ــ شري ــ صدي ــ ضرا ــ عدا ــ عزا ــ غبا ــ غسا (٢) ــ قرا ــ قضي ــ قفا (٢) ــ كرا ــ لطا ــ لقي ــ مرا ــ هدي ــ هوا ــ يدي ــ .

٣ ــ الأخنس بن شهاب بن شريف التغلبي [٢٠] : هو ابن شَرِيق (بالقاف) كما في « شرح المفضليات » ــ ص (٤١٠) ــ ، و « المؤتلف » ــ ص (٣٠) .

٤ ــ أسامة بن حَبيب الهُذَلي [٢٩] : قال المصنف : « .. والأرجح أن أسامة هذا هو ابن حبيب بن الحارث الهُذلي .. » وليس بذاك . والصواب أنه أسامة بن الحارث بن حبيب ، كما في « السمط » ــ ص (٨١) ــ . وقد جاءت الترجمة [١٣ ملحق] في الصفحة (٤٥٤) من المعجم مكرّرة عن الترجمة [٦ ملحق] التي جاءت في الصفحة (٤٥٢) ، فيقتضي حَذفها .

وفات المصنّف إدراجُ « أبي سَهْم الهُذَلي » في تراجمه ، وخلطه بـ « إياس بن سهم » ، مع أن له في اللسان كثيرَ ذكر ، وأورد ــ في الترجمة [٥٠٩] ــ « أبا سَهو الهُذَلي » ، وذكر له الجذر (الا) ، وهذا تحريف مصدرهُ اللسان وصوابه في التاج (ألو) حيث يذكر البيتَ نفسَه لابي سَهْم الهذلي . وعلى أيّ حال ، فأبو سهم هذا هو أسامة بن الحارث الهذلي نفسه ، ولابنه سهم بن أسامة أشعار في « شرح أشعار الهذليين » .

ومن فوات المعجم لاسامة بن الحارث بن حبيب هذا :

الجذر (شجب) وفيه بيت منسوب لاسامة .

الجذر (وجا) وفيه بيت منسوب لابي سهم . والبيت نفسه منسوب في اللسان (خطف) لاسامة .

الجذر (عطف) وفيه بيت منسوب لاسامة وآخر لابي سهم . وهذا الأخير في « شرح أشعار الهذليين » ـ ص (١٢٩٨) ـ ضمن أشعار أسامة بن الحارث .

٥ ـ أسماء بن خارجة [٣٢] : قال المصنّف : « .. وأسماء شاعر اسلامي ... وهو ابن حِصْن بن بَدْر الفزاريّ ـ أحد بطلي حرب داحس والغبراء .. » والصواب في هذا كلّه : « .. وهو ابن [خارجة] بن حصن بن [حُذَيْفَة] بن بَدْر . [وحُذَيْفة هذا] أحد بطلي حرب داحس والغبراء .. » .

٦ ـ الأعرج الطائيّ (المُغَنّي) [٥٣] : صوابه : المَعْنِيّ ، وهو عدي بن عَمْرو بن سويد بن زبّان بن عَمْرو بن سلسلة بن نُعْثُم بن ثَوْب بن مَعْن بن عَتُود بن عُنَيْن بن سَلامان بن ثُعَل بن عمرو بن العوت الطائي . ويقال : بل هو سُوَيْد بن عديّ بن عمرو ـ وأنظر الاصابة ج (٣) ص (١٠٤) ـ وكنيته : أبو بردة ، وهو ـ لاشكّ ـ صاحب الترجمة [١١٦] التي وردت في الصفحة (٨٠) من الكتاب . والبيت المدرج في اللّسان ضمن الجذر (حبر) منسوباً إلى أبي بردة ، وهو :

بازٍ جريءٌ على الخِزّانِ مُقْتَدِرٌ
ومن حَبابيرِ ذي ما وانَ يَرْتَزِقُ

هو للأعرج الطائيّ هذا ، من ضمن قصيدة طويلة له في « منتهى الطلب » ـ مخطوطة جامعة ييل ، السفر الخامس ، الورقة (١٣٤) ـ وجاءت قافيته هناك : يَرْتَزِقُ ، وهو الصواب .

فعلى هذا ، يجب ضمّ الترجمة [١١٦] إلى ترجمة هذا الشاعر .

٧ ـ الأشعَر الجُعْفي [٤٥] : جاء المصنّف بترجمته بعد أشرس بن بشامة الحنظليّ ، أي على اعتبار أن اسمه بالشين المعجمة ، ثم قال : « ويقال له الأسعر ، بالسّين » . والصواب :

الأشعر بالسين المهملة ليس غير، ومن ذكره بالشين المعجمة فقد صحف . ولقب بالاسعر لقوله :

فلا يَدْعُنِي قَوْمِي لِسَعْدِ بنِ مالِكٍ :

إذا أنا لَمْ أَسْعَرْ عَلَيْهِمْ وأَثْقِبِ

وأنظر « المؤتلف » ــ ص (٥٨) ــ . ولهذا فمكان الترجمة الصحيح هو رقم [٣٠] .

٨ ــ الأغرّ بن عبد الله بن الحارث [٥٤] : أورده المصنف قبل « الأعزّ بن مأذوس » ، وصواب موضعه ــ كما يقتضي الترتيب الألفبائيّ ــ في الرقم [٦٧] . هذا ، وجاء اسمه في « المؤتلف » ــ ص (٤٨) ــ : ابن عبيد الله .

٩ ــ امرؤ القَيْس بن عابس الكندي [٧٤] : قال المصنّف : « .. شاعر اسلامي ، عاصر الكميت بن زيد فأخذ عنه هذا الأخير .. وكان من نصارى كندة ثم أسلم زمن عمر بن الخطاب ، وهو معدود من الصحابة .. » . أقول : هو جاهليّ أدرك الاسلام ، « ووفد على رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فأسلم ، ولم يرتدّ في أيام أبي بكر .. وكان له غَناء في الردّة .. » كذا ذكر الأمديّ في « المؤتلف » ــ ص (٥) ــ وأورد له شعراً في الردّة يشير إلى تمسّكه بالاسلام . وهو أقدم من الكُمَيْت ولم يلتقيا ، إذ أن المصنّف يذكر أنه توفي سنة ٢٥ هـ في حين أن وفاة الكميت كانت سنة ١٢٦ هـ .

١٠ ــ ابن الأنباري [٧٩] : وضع المصنّف بجانب اسم صاحب الترجمة علامة استفهام تدلّ على شكّه في أنّ بيت الاستشهاد الوارد في اللسان (جمر) له . وكان على المصنف ألاّ يدرج ابن الأنباريّ ضمن شعراء لسان العرب ، فان قليلاً من الجَهْد كان حرياً أن يُوصله إلى معرفة صاحب البيت ــ وهو الأفْوَه الأوْديّ ــ

١١ ــ إياس بن سَهْم الهذلي [٩٤] : أشار المصنّف الى ورود الشاعر في لسان العرب بعدّة تسميات ، هي : أبو سهم وسهم بن إياس وإياس بن سهم . والحقيقة أن أبا سهم الهذلي هو أسامة بن الحارث ــ كما ذكرنا سابقاً ــ وله ابن اسمه سهم ، وإياس هذا هو ابن سهم ابن أسامة ، وكلهم شعراء . وعند إعادة النظر في الجذور التي وردت ضمن هذه الترجمة . وجدنا أن أبياتاً خمسة منها جاءت لأبي سهم ، وواحداً نسب لإياس بن سهم ، وآخر لسهم بن إياس ــ وصوابه إياس بن سهم ، والبيت له في « شرح أشعار الهذليين » ص (٥٣٠) ــ لذلك وجب ضم الجذور (طيش) و (عطف) و (غبق) و (صرم) و (وجا) إلى ترجمة أسامة ــ وكنّا نبّهنا إلى (عطف) و (وجا) سابقاً ــ وإبقاء الجذرين (لمح) و (نسم) فقط في مكانهما .

١٢ ــ بَشامة بن الغَدِير النَّهْشَلي [١١٨] : بَشامة بن الغدير ليس نهشليّا بل مُرِّيّ ، وهو بَشامة بن الغَدِير بن عَمْرو بن رَبيعة بن هلال بن سَهْم بن مُرَّة بن عَوْف ، وما ورد في اللسان (دبل) سهوٌ قاده وجود شاعر آخر نهشليٍّ اسمه بَشامة بن حَزْن ــ الترجمة [١١٧] ــ له شعر في الحماسة . وكان على المصنّف ألاّ يقع في هذا الخطأ وأن يُنبّه عليه .

١٣ ــ حاجِز الأَزْديّ اللص [٢١٦] : هو حاجز بن البَعْد الأزديّ [٢١٧] نفسُه ، ذكره البكري في معجمه ــ ص (٦٣٨) ــ باسم حاجز بن الجعد اللص .

١٤ ــ الحارث بن وَعْلة الجَرْميّ ــ الذهلي [٢٣٢] : عدّهما المصنف واحداً ، والصواب أن أولهما هو الحارث بن وَعْلة بن الحارث الجرمي ، والثاني الحارث بن وَعْلة بن المُجالد بن الزبّان بن الحارث بن مالك بن شَيْبان ابن ذُهْل بن ثَعْلبة ، كما جاء في « المؤتلف » ــ ص (٣٠٢ ، ٣٠٣) ــ ، وابن المُجالد بن اليَثْرِبيّ بن الريّان بن الحارث ، كما جاء في « جمهرة انساب العرب » ــ ص (٣١٧) ــ

وبعد الرجوع إلى الجذور المذكورة ضمن هذه الترجمة وجدت أن صاحب « اللسان » نَسَب :

الجذر (برص) إلى وَعْلَة الجَرْميّ

الجذر (ملخف) إلى الحارث بن وَعْلَة الجَرْميّ

الجذر (سرب) و (قرع) و (جال) و (جذم) و (علم) إلى الحارث بن وعلة الذهلي

الجذر (فضل) و (أدم) و (سرا) إلى الحارث بن وَعْلة دون تمييز . ثم إنني وجدت أبيات الاستشهاد المذكورة ضمن هذه الجذور الثلاثة في « حماسة البحتري » ــ ص (٥٥) ــ دون عزو ، وأشار المحقق إلى أنه رأى أبياتاً منها في « مجموعة المعاني » ــ ص (٧٨) ــ منسوبة الى حكمة بن قيس الكِناني ، وتروى الأبيات أيضاً لبلعاء بن قيس الكِناني . على أن ما يهمنا من هذه الأبيات تبيان أن الشاعر كان بَكرياً ،ففيها :

فَقُلْتُ لَهُ دَعْ عَنْكَ بَكْراً وَحَرْبَها :

وَلا تَرْكَبَنْ مِنْها عَلى مَرْكَبٍ وَخْمِ

فإنْ صحّت هذه الابيات للحارث بن وَعْلة ، فهو الذهليّ ، وذُهل الأكبر هو ابن ثعلبة بن عُكابه بن صَعْب بن عليّ بن بَكر بن وائل . وفي كِنانة بَكر بن عبد مناة بن كنانة ، ولا بَكْر في جَرْم .

الجذر (سفه) إلى الجَرْميّ فقط ، ولا مبرّر لإدراج هذا الجذر ضمن الترجمة ، فليس هناك ما يشير إلى أن بيت الاستشهاد لوَعْلة أولابنه .

الجذر (حضن) لا يذكر الحارث بن وَعْلة ولا أباه ، ولكنّ فيه ذكراً لحُضَيْن بن المنذر بن الحارث بن وَعْلة الذهلي ، ووهم المصنّف في إثبات هذا الجذر هنا .

١٥ ــ أبو حبيبة الشَّيْباني [٢٣٦] : قال المصنّف : « وجاء : أبو حُيَيَّة » ــ

اقرأ: أبا حيّة ــ ولم يشر إلى وروده في موضع سوى (جعفاق) ، ولم يرد هناك إلا باسم « أبي حبيبة » فأين ورد أبو حيّة ؛ ولِمَ لم تدرج شواهده هنا أو في ترجمة منفصلة ؟

١٦ ــ جُبَيْنة بن طَريف الكُلْبيّ [٢٣٩] : صوابه : حُبينة بالحاء المهملة . ولعله خطأ طباعة . وهو في « المؤتلف » ــ ص (١٣٥) ــ حُنَيْنَة .

١٧ ــ أبو محمد الحذلميّ [٢٤٢] : ذكر المصنف في الترجمة [٨٣١] أبا محمد الفَقْعَسي عبدَ الله بن ربعيّ ، وهما واحد ، فحَذْ لَم ابنٌ لِفَقْعَس .

١٨ ــ حُرَيْث بن عَتّاب الطّائيّ [٢٥٠] : هو نفسه حُرَيْث بن عَتّاب النَّبهاني [٢٥١] ، فَنَبْهان هو ابن عَمْرو بن الغَوْث بن طَيّء .

١٩ ــ ابن الدُّنْبَة الثَّقفي [٣٤٩] : صوابه ابن الذُّنْبَة ، وأنظر « المؤتلف » ــ ص (١٧٤) ــ فيكون موضعُه مكان الترجمة [٣٦٥] .

٢٠ ــ ذُهل بن قريع [٣٥٨] : أشار المصنّف إلى أنه ذهْلَب بن قريع وأحال على الترجمة [٣٥١] .

وكان عليه ألاّ يفرد ترجمة مرقّمة لذُهل بن قُرَيع هذا .

٢١ ــ الرَّقْبان ــ أو الأسْعر ــ الأسَدي [٣٩٢] : هو الأسْعر ــ بالشين المعجمة ــ كما ورد في « معجم الشعراء » ــ ص (١٩) ــ و« المؤتلف » ــ ص (٥٨ ، ١٩٦) ــ

٢٢ ــ سَعْد بن مالك بن ضُبَيْعة [٤٧٥] : يضاف إليه الجذر (برح) .

٢٣ ــ عامر بن جرير الطائيّ [٦١٨] : صوابه عامر بن جُوَيْن ، وأنظر « معجم شواهد العربيّة » ــ ص (٣٩٧) ــ لمعرفة مظانّ الشاهد المذكور في اللسان (أنس) معزوّاً إلى الشاعر .

٢٤ ــ عامر بن عُقَيْلٍ السَّعْدِيّ [٦٢٢] : يضاف اليه الجذر (وبن) .

٢٥ ــ عبد الله بن ثعلبة الحَنَفيّ [٦٤١] : أدرج المصنف في ترجمته الجذرين (قبر) و(سلس) . والبيتان اللذان وردا في اللسان ضمن الجذر (سلس) لعبد الله بن مسلم من بني ثَعلبة بن الدول (بن حنيفة) . ومع

أنّ كِلا الشاعرين حَنفيّ ، إلاّ أنني أظنّهما شخصين مختلفين يجب أن يُفْرَدَ كُلٌّ منهما بترجمة منفصلة .

٢٦ ــ عُتَيْبة بن الحارث اليَرْبُوعي [٦٨١] يجب حذف هذه الترجمة ، فالابيات الواردة ضمن الجذرين (أدب) و (غزل) هي لنائحة عُتَيْبة ، وهي مَيّة ابنته ، كما في « معجم البلدان » (لعباء) ــ ج (٥) ص (١٨) ــ واللسان (اله) . وأنظر الترجمة [١٠٧١] ، وصواب الاسم هناك : « مَيّة بنت عُتيبة » ، وليس « بنت (أمّ) عُتبه » ، فالابيات في « معجم البلدان » تشير صراحة إلى أنها ابنتُه .

٢٧ ــ عَدِيّ بن العُذير [٦٩٦] : ذكر له المصنف الجذر (جم) وفيه البيت :

فإنّ قُرَيْشاً مُهْلِكٌ مَن أطاعها :

تَنَافَسُ دُنْيا قَد أجَمّ انْصِرامُها

وهذا البيت لعليّ بن الغَدير الغَنَويّ صاحب الترجمة [٧٣٥] في الكتاب ، وقد ورد ضمن قصيدة في « نقائض جرير والأخطل » ــ ص (٢٣) ــ وفيه هناك : « قد أحمّ انصرامها » . وعديّ بن العُذير ــ لا شك ــ تصحيف لعليّ بن الغَدِير ، فيجب ضم هذه الترجمة إلى ترجمة هذا الأخير [٧٣٥] .

٢٨ ــ أبو العلاء المعرّيّ [٧٢٦] : ذكر المصنف أنه توفي سنة ٤٤٠ هـ أو ٥٢٣ هـ ، وهذا يدعو إلى التعجّب ، فهو لا يتكلّم عن نكِرة ، والمعروف أن وفاة أبي العلاء كانت سنة ٤٤٩ هـ ، والذي توفي سنة ٥٢٣ هـ هو قاضي المعرّة محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعرّيّ ، حفيد أخ لأبي العلاء . وأنظر « الوافي بالوفيات » ــ ج (٣) ص (٣٣٤) ــ

٢٩ ــ عُمر بن لجأ التَّيميّ [٧٤٥] : هو التَّيْميّ ، من بني تَيْم بن عبد مَناة ، وأظنّه أشهر من أن يُغْلَطَ في اسمه . وأضف الجذر (جلل) إلى ما ذكر له المصنّف .

٣٠ــ عَمْرو بن شَأس الأسَدي [٧٦٤] : قال المصنف : « .. وأسلم وهو شيخ كبير، وهو ابن أَمَةٍ سوداء كانت زوجته تعيّره بها وتشتمه و يشتمها ، حتى طلّقها ــ » والصواب أن ابنه مراراً هو الذي كان ابن أمه سوداء ، وكانت امرأة أبيه تعيّره بها ، وحاول أوس أن يصلح بينهما فلم يوفق ، فطلّقها .. وأضف الجذرين (بزل) و (عسم) إلى ما ذكره المصنف له .

٣١ــ قُراد بن حبش الصارِديّ [٨٤٢] : صوابه : قُراد بن حنش ــ بالنون ــ

٣٢ــ القَطِران التعدي [٨٥٢] : أضف (خصل) إلى ما أورد المصنف مع اسمه من الجذور .

٣٣ــ القَفَار (خالد بن عامر بن خُفاف بن أمرىء القيس) [٨٥٨] : هكذا أثبت المصنف اسمه ، وصوابه : خالد بن عامر [أحد بني عميرة] بن خفاف ..

٣٤ــ القُلاخ السَّعْدي [٨٦١] : قال المصنف : « القُلاخ بن حَزْن ــ وقيل جَناب ــ بن مِنْقَر بن عُبَيْد .. ولعلّه ابن عمّ اللّعين المِنْقَري .. » . أقول : صواب اسمه القلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن مِنْقَر بن عُبَيْد ، وليس بابن عمٍّ للّعين المِنْقَري . فأخبار عامّة هذا الأخير « ظمياء » ــ ولها قصة مع الفرزدق ــ تفيد بأن اللعين من نسل قَيْس ابن عاصم المِنْقَري ..

٣٥ــ لُجَيْم بن صَعْب [٩٠٦] : أضف إلى ما أورد له المصنف كلاً من الجذرين (نصت) و (حذم) .

٣٦ــ مالك بن الحارث الهُذَلي [٩١٧] : هو مالك بن الحارث الكاهلي [٩١٨] ، فبنو كاهل من هُذَيْل .

٣٧ــ مالك بن عوف النَّصْري [٩٢٧] : هو النَّصْري ، بالصاد المهملة ، من بني نَصْر بن مُعاوية .

٣٨ــ مالك بن المُتَنَخِّل الهذلي [٩٢٨] : صوابه : مالك المُتَنَخِّل ، فهذا

اسمه وليس اسم ابنه . لذا يضم إلى الترجمة [٩٣٨] . على أن الشطر المذكور ضمن الترجمة ليس للمُتَنَخِّل ، بل لربيعة بن جحدر كما جاء في « شرح أشعار الهذليين » ــ ص (٦٤٣) ــ

٣٩ ــ مِرْبَع [٩٧٣] : الحق المصنّف باسمه علامة الاستفهام (؟) مبيّناً شكّه وعدم معرفته بالشاعر . وهو مِرْبَع بن وَعْوَعَة بن ثُمامة بن الحارث ابن سَعيد بن قُرْط بن عَبْد بن أبي بَكْر بن كِلاب ، و يقال إن اسمه وَعْوَعة ، ومِرْبع لقبه . وهو راوِيَة جرير . و بيت الاستشهاد جاء ــ ضمن أبيات عشرة ــ في « النقائض » ــ ص (١٠٩٩) ــ

٤٠ ــ مصبح بن منظور الأسديّ [١٠٠١] : ذكر المصنّف أن له شعراً في اللسان ضمن الجذر (سدا) ، والحقيقة أن الجذر الذي ذُكر فيه شعره هو (شدا) . كما أغفل المصنف ذكر الجذر (حبر) في الترجمة ، وللشاعر فيه ثلاثة أبيات .

٤١ أ المضرّس بن رَبعيّ الأسَدي [١٠٠٤] : ذكر المصنف أنه ابن رِبعيّ بن لَقِيط بن فَقْعَس ، ولا يجوز أن لا يكون بينه و بين فقعس سوى رجلين ، والصواب أنه ابن ربعي بن لقيط [بن خالد بن نَضْلة بن الأشْتَر بن جَحْوان] بن فقعس .

٤٢ ــ معوّذ الحكماء (معاوية بن مالك) [١٠٢٥] : صوابه « معوّد الحكماء » بالدال المهملة ، ولقّب بذلك لقوله :

أعَوِّد مِثْلَها الحُكَماء بَعدي

اذا ما الحَقُّ في الأشْياعِ نابا

وأنظر التكملة (عود) والتاج (عود) .

٤٣ ــ مقاس العائذي [١٠٣٤] : هو نفسه مقاس بن عمرو صاحب الترجمة [١٠٣٥] ، واسمه مُشْهِر بن عمرو أو مُشْهِر بن النّعمان بن عَمْرو أو يَعْمر بن عمرو . وأنظر « معجم الشعراء » ــ ص (٣٣١) ــ

٤٤ ــ مَقْيَس بن صبابه [١٠٣٨] : الأشهر أنه ابن ضُبابة ، بالضاد المعجمة . وأنظر « معجم الشعراء » ــ ص (٤٣٤) ــ

٤٥ ــ نَبِيه بن الحجّاج [١٠٨٥] : صوابه « نُبَيْه » على التصغير ، وأنظر « نسب قريش » ــ ص (٤٠٤) ــ و « الأغاني » ــ ج (١٧) ص (٢٠٤) ــ

٤٦ ــ النَذِير (العُريان بن خَثْعَم) [١٠٩٠] : هكذا ذكره المصنف مما يوحي أنّ اسمه العُريان بن خَثْعَم ولقبه النَذير . والصحيح ــ كما في « المؤتلف » ص (١٩٢) ــ ان اسمه زُنَير بن عَمْرو الخثعمي ، و يقال له النَذِير العُريان . فصواب ما جاء في الترجمة : النَذير العُريان الخَثْعَمِيّ .

٤٧ ــ النَظّار الفَقْعسي الأسَدي [١٠٩٥] : هو بعينه النظّار بن هاشم الأسَدي صاحب الترجمة [١٠٩٦] واسمه ــ كما جاء في « سمط اللآلي » ص (٨٢٦) ــ النظّار بن هِشام بن الحارث بن ثَعْلَبَة الفَقْعسي ، لكنه في « الاختيارين » ــ ص (٣٠١) ــ النظّار بن هاشم بن الحارث ، مثلما جاء في اللسان .

٤٨ ــ النُعمان بن عَديّ [١٠٩٧] : هو النُعمان بن نَضْلة العَدوي [١٠٩٨] . واسمه ــ كما في « الاصابة » ج (٣) ص (٥٦٢) ــ النعمان بن عدي بن نضلة العدوي . وأبيات الاستشهاد في الترجمتين واحدة ، وهي في « الاصابة » أيضاً .

٤٩ ــ بَشامة بن حرَيّ النَهْشلي [٤ مستدرك] : صوابه بَشامَة بن حَزْن النَهْشلي . و بيت الاستشهاد جاء في « الحماسة » ــ « شرح التبريزي » ج (١) ص (٥٤) .

٥٠ ــ جَبَلة بن الأهيم [٢١ ملحق] : صوابه : ابن الأ يهم .

٥١ ــ حطام المُجاشعيّ [٣١ ملحق] : صوابه : خِطام بالخاء المعجمة ، وهو

خِطام الرِّيح المُجاشعيّ صاحب الترجمة [٣٢٢] ، فيكون مكانه الصحيح : [٣٦ ملحق] .

٥٢ ــ مُعَقِّر بن حمار [١٠٧ ملحق] : هو ابن حِمار بالحاء المهملة .

٥٣ ــ حجيّة بن المغرب [مستدرك ١٠] : صوابه : ابن المضرّب .

وأنهي ملاحظاتي هذه بأمر استرعى انتباهي في المعجم ، هو أن مصنّفه يعدّ شطر الرجز نصف بيت ، وهذا أمر اختلف فيه العلماء ، وأكثرهم على أن شطر الرجز بيت قائم بذاته ، وليس أدلّ على صحّة هذا الرأي من أن مقطّعات الرجز قد تأتي مفردة الأشطار ولا تعدّ ناقصة بسبب مَجيئها على هذا الشكل .

وفي الختام ، لابدّ لي من الإشادة بما بذله مصنّف معجم شعراء لسان العرب من جَهْد استغرق فيه الوُسْع وما قصّر ، ومن شكر الاستاذ الدكتور حدّاد على بحثه القيم الذي تمنّى فيه « ان تتوالى ملاحظات الدارسين ليخلص المعجم مما قد يكون به من الشوائب » ، فكان من الدوافع التي حَدَتْني على كتابة هذا الجزء من « الذيول والملاحظات » . ولهما مني ، بعدُ ، خالص التجلّة .

٢ـ تعقيب على «ردّ وتعقيب»

للمهندس السيد : حاتم غنيم

قرأت ما كتبه الاستاذ محمد شيت صالح حيّاوي في العدد المزدوج (١٩ ــ ٢٠) من مجلّة مَجْمع اللغة العربيّة الأردني تحت عنوان « ردّ وتعقيب » ، فساءني ما لمسته من مرارة فيما كتب ، توحي أنه يرى فيما علّقْتُه على ما كتب في أعداد مجلة المجمع انتقاصاً مني لجهده ، وتوهيناً لرأيه . و يعلم الله أنني أكنّ له من التجلّة ما هو له أهل ؛ وما أردت فيما كتبت سوى الوصول إلى الحقيقة ، سواء أكانت فيما ارتأيت أم فيما ارتأى غيري ؛ وما كنتُ تطرّقْتُ إلى أمرٍ إلاّ وأتَيْتُ له بدليل من القرآن الكريم ، أو الشعر ، أو أيّدتُه بقول واحد من علماء اللغة المشهورين . وأنا أعود فأقرّر أنني من الذين يرجعون الى الصواب عندما يتبين لي خطأ رأيي ؛ بل أكون شاكراً لمن ينبهني إلى أوهام قد أكون وقعت فيها ، فإنّ من تكون الحقيقةُ مبتغاه لا يضيره أن يخطىء ثم يصيب ، والعصمة لله وحده ، والغلط شأن بني الانسان .

لكل ذلك ، أرى لزاماً عليّ أن أتناول ما أورده الاستاذ ــ في ردّه وتعقيبه ــ فقرة فقرة ، فأقرّ بالخطأ عندما أكون مخطئاً ، وأوضّح رأيي عندما أشعر أنني قد أسيء فهمي ، وأطلب الدليل عندما أرى أن اتهامي بالوهم يحتاج إلى دليل .

يقول الاستاذ ــ ص (٢١٦) ــ أنني أرى أنه طعن في أقوال علماء كانوا من بناة صرح اللغة ، وإنه كان عليّ أن استعمل ما يماثل « اعترض » أو « خالف » بدلاً من « طعن » . وأنا أعتذر إلى الاستاذ من اختياري كلمة « طعن » إن كان يرى فيها مَساساً به ، وأقول : إنني أبغي الدفاع عن علماء كانوا من بناة صرح اللغة « لم يقرّهم على رأيهم » ــ كما جاء في تعليقه على

رأي ابن سيدة ـ وأجيب على تساؤله عن كيفيّة الدفاع عن العلماء ، الذين هم غير معصومين في أقوالهم وأفعالهم وأفكارهم التي قد يأتيها الخطأ والضعف ، ويجوز أن يمسّها المطهّرون وغيرُهم ـــ كما شاء الاستاذ وذكر ـــ فأقول : دفاعي عنهم يقتصر على الطلب من مخالفيهم إثبات آرائهم بدليل تقبل به أسس البحث اللغوي الصحيح ، من آيةٍ قرآنيّةٍ كريمه ، أو حديث نبويّ شريف ، أو مثلٍ منقول عن العرب الفصحاء ، أو قول مأثور عنهم ، أو رأي لإمام من أئمة اللغة يؤيّد آراء مخالفيهم . أمّا أن يُلقىٰ الكلامُ على عَواهِنه دون أن يُذْكَر دليلٌ على خطأهم يبرّر مخالفتهم ، فهذا مالا نرضاه لهم .

و يقول الاستاذ ـــ ص (٢١٧) ـــ إن جلّ اعتراضاتي وانتقاداتي « كانت غير مقنعة ، مع الأسف » ، وهذا استعمال كم وددتُ لو أنّ الاستاذ كان تجنّبه ، ولعلّ الأفضل أن يقال : « فقد كانت اعتراضاته وانتقاداته ـــ و يا للأسف ـــ غير مقنعة » ، أو أن يقال : « ومما يؤسف عليه أن اعتراضاته كانت غير مقنعة .. »

و يذكر الاستاذ ـــ في معرض استعمال (يُسمّىٰ بالألف) ـــ أن قوله : « لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة .. » لا يفيد تخطئة هذا الاستعمال !! وقد أكون أسأتُ الفهم ، وقد يكون عنى بهذه الجملة أن الباء جائزٌ استعمالها ، ولكن الأفضل أن تحذف ، وهذا ما أيّدته أنا إذا قلت ـــ ص (١٤٩) من الذيول والملاحظات (٢) ـــ « ولَعَمْري لقد أصاب في استجادته حذف الباء ، فقد جاءت كذلك في التنزيل مرّات ، ولكن صواب استعمال لا يفيد خطأ استعمال مخالف » ، ثم أتيت بالأدلّة على جواز أن يقال : (يسمّى بالألف) .. على أنني ما زلت أرى أن جملة : « لا حاجة إلى الباء لأنها زائدة » عندما تأتي في معرض انتقاد قول ما ، تعني أن هذا القول خاطىء . ومع ذلك فانني أكرر قولي : إن لم يكن الاستاذ يقصد التخطئة في قوله هذا ، فقد أسأت الفهم ، وأستميحُهُ المعذرة .

و يذكر ــ في معرض ردّه على قولي : « يقترح الاستاذ المدقق تسمية الحركات لواصق » ــ مبيّناً أنه قال : « ولن يكون سيئاً أن نضع لها اصطلاحاً مشتركاً يقابل (الفاولز) في اللغات الأوروبية ، هو باقتراحي اللواصق .. » ثم يؤكد أن الاصطلاح الذي اقترحه ــ كما يفهم من النص ــ وضعه ليشمل الحركات وأحرف المدّ ، فيكون عندنا ثلاثة مصطلحات : حركات ، وأحرف مد ، ولواصق . وأنا أعتذرُ ــ أيضاً ــ إلى الأستاذ من عدم تطرُّقي إلى التعليقِ على تسميةِ أحْرُفِ المدّ : (لواصق) ، واكتفائي بالتعليق على اطلاقها على الحركات ؛ وعذري في ذلك أنني لم أجد لتسمية أحرف المدّ (لواصق) أيّ وجه ، فان حرف المدّ لا (يلصق) بحرف آخر ، بل له استقلاليّته وأهميته ووزنه في الكلمة ، مثله في ذلك مثل أي حرف آخر .

ولنُعْطِ على ذلك مثالاً فعل « رمى » ، فان ما (يلصق) بعين الفعل هو الفتحة التي تسبق حرف المدّ ، أمّا حرف المدّ فهو مستقلّ بذاته بمثل لام الفعل ؛ يدلّنا على هذا أنك متى ألحقت بالفعل تاء المخاطب قلت : « رمَيْتَ » ، فرجع حرف المدّ إلى أصله وثبت أنه جزء رئيس من الكلمة .

على أن اعتراضي على التسمية كان ذا شقين : أولهما أن اصطلاح اللواصق قد جرى استعماله في غير الوجه الذي يقترحه الاستاذ ، وبالتالي فان استعماله كما أراد سيؤدّي إلى إشكال في الفهم واختلاط واضطراب . وثانيهما أن الاصطلاح لا يناسب الحركات ــ ولا أحرف المدّ ــ بسبب الايهام بأنها ليست أصليّة في الكلمة وانما أُلصِقَتْ بها ــ وان لم يكن هذا مقصوداً عند وضع الاصطلاح ــ وقد يؤكّد هذا الوهمَ أنّ حركات الاعراب ليست من أصل الكلمة بل تتغيّر بتغيّر وضعها ، وليست بقيّة الحركات ــ ولا أحرف المدّ ــ كذلك . على أنني أقرّ هنا أنّ ايجادَ مصطلَح آخر (غير اللواصق) يشمل الحركات وأحرف المدّ قد يفيد ، شريطة أن نتجنب استعمال كلمة سبق اطلاقُها على شيء آخر ، لأن ذلك قد يؤدي الى الالتباس .

و يعترض الاستاذ ــ ص (٢١٨) ــ على قولي بصحة استعمال : (حروف عادية) فيقول : « إذا وُجِد جمعُ قلّة وجمع كثرة لكلمة واحدة ، استُعْمِل كلُّ واحد منهما في مكانه ودلالته ... فان لم يكن للكلمة سوى نوع واحد من الجمع ، استعمل للقلّة والكثرة » .

و يغض الاستاذ النظرَ عمّا ذكرتُه من أنّ السعد التفتزاني والصبّان أشارا إلى أن جمْعَ الكثرة يشمل العدد من ثلاثة إلى مالا نهاية له ، فلا ضرر من استعماله مكان جمع القلّة مع وجود مثل هذا الجمع . وأنا ألتزم هنا بما طلبتُ من الاستاذ ، وهو الاتيان بالدليل الذي تقبله أسس البحث اللغوي :

« فَأَوَّلُ راضٍ سُنّةً مَنْ يَسيرُها »

فأقول : قال الله تعالى في كتابه العزيز : (والمُطلّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُروء) ــ البقرة ٢٢٨ ــ ولم يقل ــ سبحانه ــ (أقراء) . وقال عمر بن أبي ربيعة :

فكان مِجَنّي ، دون من كنت أتقي ثلاثُ شخوصٍ : كاعبانِ ومعصرُ

ولم يقل ــ كما أراد له الاستاذ ــ ثلاثة أشخاص أو أشخُص .

أمّا عادية واعتياديّة ، فقد كفاني الاستاذ عناء التعرّض لها مرّة ثانية ، إذ قال في ردّه وتعقيبه : « وان كانتا بمعنى واحد أحياناً .. » . أمّا أيٌّ أولى بالاستعمال ، « ماله معنى مستقل أم ماله معنيان ؟ » ــ كما تساءل الاستاذ ــ فكلاهما يصح استعماله ، وإلاّ فما رأي الاستاذ في قوله تعالى : (وآخِرُ دَعواهُمْ أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمين) ــ يونس ١٠ ــ والدعوى تعني الدعاء والادّعاء ، ــ وأنظر لسان العرب (دعا) ــ

و يذكر الاستاذ حديث الملاعق الثلاث ، و يقول إنّه ما زال عند رأيه فيها ، ولا ضير ، فقد يكون على صواب ، ولكنّني ــ كي استطيعَ الاقرار بصحة ما قال ، عن قناعة لا عن تسليم ــ أطلب منه الاتيانَ بدليلٍ من اللغة يؤيد قوله .

و يعترض الاستاذ على قولي : « لعلّ الاصوب أن يقال : وساطة » عوضاً عن القول : إن العربيّة واسطة للتفاهم ، وهو يذكر أن الواسطة والوسيطة بمعنى ، وللواسطة معنى آخر هو الجوهرة في وسط العقد . ولم أقع أنا ــ فيما طالعت من كتب اللغة ــ على أن الواسطة تأتي بمعنى الوسيطة ، فلعلّ الاستاذ يلفت انتباهي إلى المصدر الذي رجع اليه في تفسيره هذا . ولا أعتراض على القول لو جاء : « إن العربيّة وسيطة للتفاهم » ولكنني لم أختر ما اختارت الا للتقارب بين الأحرف .

ويعتذ الاستاذ قليلاً عندما اتحدث عن « التشويش » ، فأعذه بأنه « يتهم علماء اللغة القدامى بالوهم ، وهم من هم ، وكلهم قال بوهم الجوهري على اعتبار أن التشويش كلمة عاميّة أصلها التهويش .. » و يقول : « لذا ، فهم الواصمون والجوهري الواهم ، فلماذا قلبت المعنى وصيّرتني واصماً وصيّرتهم واهمين ؟ » وأنا أستميح الاستاذ العُذْرَ فأقول : أخطأتُ وأصاب ، فهو لم يَصِفْ عُلماء اللغة بالوهم ، بل بالزعم ، فهو يقول في مراجعته ــ ص (١٦٠) ــ : « ونحن مع الجوهريّ غير الواهم ، لا مع ابن الانباريّ الزاعم » و يصف ابنَ الانباريّ بالادعاء فيقول ــ الصفحة نفسها ــ : « ادّعى ابنُ الأنباريّ أنّ كلمة التشويش عاميّة .. » ، أفلا يبرر كلُّ هذا ما قُلت ؟ والاستاذ ، إن كان دافَعَ عن الجوهريّ ، فقد غمط حقّ خمسة من علماء اللغة ذَكَرْتُهم ، هم ابن الانباريّ ، والأزهريّ ، والصغانيّ ، والخريبريّ ، والفيروزباديّ ، كل ذلك دونَ أن يأتيَ بدليل من لغة العرب . وهؤلاء كان دليلُهم في توهيم الجوهريّ وقوعُهم على الأصل ، وهو التهويش . ثم يستطرد الاستاذ قائلاً : « ولا تستغرب اذا أبديت رأياً هو : لو قال جميعُ علماء اللغة القدماء ، لا خمسة منهم كما سمّيْتَهم ، قولاً أو رأيا في قضيّة ، وأجمعوا عليه إلاّ واحداً منهم ، وكان رأيُ ذلك الواحد مما نحتاج إليه في حياتنا اللغوية ، لأخذنا به ... ثم من قال إن التشويش أصله التهويش ، بناءً لكل منهما جذر مستقل ؟؟ .. »

وأقول : أنا لا أعجب من رأي الاستاذ ، متى ساعفه الدليل . أما من قال إن التشويش أصله التهويش ، فالعلماء الخمسة الذين ذكرتهم قالوا ذلك ، والجوهريّ نفسه يقول في « الصّحاح » ــ (شيش) : « والتشويش التخليط » ، ويذكر في « الصّحاح » (هوش) أنّ « كل شيء خلطته فقد هوّشته » ، ويأتي بشواهد كثيرة من الشعر والحديث تتضمّن التهويش ، ولا يأتي بشاهد واحد على التشويش . وبعد ، فإن أصرّ الاستاذ على أن التشويش ليس من العاميّة في شيء ، فليأت به في نصّ يُحْتَجُّ به من العربيّة .

ويعود الاستاذ إلى النسبة إلى ثلاثة ــ أعداداً لا أعلاماً ــ فلا يأتي بمُقنِع ، وكنت طلبت منه أن يأتيني بشاهد واحد على أن العرب تقول : ثَلاثيّ وأربعيّ وخمسيّ ، فيقول : إن هذه النسبة تُنوسيت في خضم استعمال الثُلاثيّ والرُباعي والخُماسي . أفلا يجوز أن اللجوء إلى هذه الصيغ كان خشية الالتباس بينها وبين المنسوب إلى الثلاثين والاربعين والخمسين ، كما ذكر الفرّاء ؟ والقياس في هذه حذف الواو ــ أو الياء ــ والنون واضافة ياء النسبة ؛ بل إن المسموع حذف الياء والنون ــ أحياناً ــ من كلمات ليست جمعاً ، مثل (فلسطين) ، توهُّماً من العربي أنّها جمع سلامة . قال ابن هَرْمة :

كَأْسٌ فِلَسْطِينِيَّةٌ مُعَتَّقَةٌ شُجَّتْ بِماءٍ مِنْ مُزْنَةِ السَّبَلِ

ويذكر الاستاذ ــ ص (٢٢١) ــ قولي : « إن الفاء في جواب إذا ضرورية ؛ ولكن هناك من النحاة من جوّز حذفها ، ولا يجوز تخطئه اثباتها وهو الأصل » ، فيجيء بأدلّة عدّة حذفت فيها الفاء من جواب إذا ، ثم يقول : « أمّا (الفاءان) في بيت عمر بن أبي ربيعة الذي جاء به ، فليستا من جواب (اذا) بل من جواب (أمّا) ، بدليل تكرارها ، وهي أيضاً أداة شرط غير جازمة ، وتلزم الفاء جوابها » وقد أصاب . على أنّ اعتراضَه هذا كان بسبب خطأ في الطباعة ، فالأصل في قولي هو : « إنّ الفاء في جواب (أمّا) ضرورية .. » ولنعد إلى أصل هذا التعليق ورَدّي عليه سابقاً لنبيّن ذلك :

قلت في الحلقة الأولى من (الذيول والملاحظات) : « أمّا اذا أردت النسب إلى ثلاثة فتقول : ثُلاثي » ــ والفاء هنا جاءت في جواب (أمّا) ــ فردّ عليّ الاستاذ بقوله : « لا حاجة إلى الفاء فهي زائدة .. » ثم ذكرتُ كلّ هذا في الذيول والملاحظات (٢) ــ ص (١٦٣) ــ وقلت : « إن الفاء في جوّاب (أمّا) ضروريّة ولكنّ هناك من النُّحاة مَنْ جوّز حذفها ، ولا يجوز تنطقة اثباتها وهو الأصل . قال عمر بن أبي ربيعة :

رَأتْ رَجُلاً أمّا إذا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فيَضْحَى ، وَأمّا بالعَشِيِّ فيَخْصَرُ »

فجاءت الطّباعةُ تَستعيضُ عن كلمة (أمّا) بـ (إذا) ، فيختلط الأمر ويرد الاستاذ بما جاء به . على أنّه أقرّ في نهاية التعليق بأن الفاء في جواب (أمّا) لازمة ، فأراحني من إعادة إثبات خطأ اعتراضه على ورود الفاء في قولي : « أمّا إذا أردت النسب إلى ثلاثة فتقول : ثُلاثيّ » . وهو حقيق بالشكر لدلالة .

هذا ما أردت أن أنبّه عليه ، وليسمح لي الاستاذ بأن أذكّره ، في نهاية تعقيبي هذا ــ ولا أودّ أنْ أسمّيَه رداً ــ أنني ما كنت كتبت (الذيول والملاحظات) لو شعرت أنها تسيء إلى باحث أكنّ له احترام العارف بفضله . وأنا إذ أتمنّى منه أن ينظر إلى ما أكتب على أنّه توخٍّ للحقيقة وخدمةٌ للعلم لم يُقْصَدْ به الطعن أو التجريح ، أرجو له كلّ خير وتوفيق فيما يقدّمه من خدمات للغتنا الكريمة ، وفّقنا الله واياه إلى سواء السبيل ، وهدانا جادّة الصواب .

المهندس حاتم ضميم

حول كتاب «المقنع في الفلاحة» - ردّ على نقد

للمحققين : الدكتور جاسر ابو صفية
والدكتور صلاح جرار
(من الجامعة الاردنية)

غمرة من السرور أصابتنا عندما طالعنا في مجلة « مجمع اللغة العربية الأردني » العدد المزدوج (١٩ ــ ٢٠) مقالة انتقادية لكتاب « المقنع في الفلاحة » الذي قمنا بتحقيقه تحت إشراف الأستاذ عبد العزيز الدوري ، ونشره مجمع اللغة العربية . وما كانت هذه الغمرة إلاّ لأنّ أستاذاً كبيراً كالدكتور ابرهيم السامرائي قرأ كتاب « المقنع » وقام بمحاولة لتقييم عملنا في التحقيق ، فأورد بعض الملاحظات القيّمة التي يستحق عليها الشكر كلّه .

وتمنّى الدكتور ابرهيم في مقالته لو أننا ألحقنا بالكتاب معجما بالمصطحات الفلاحية ، وهو عمل لا نستطيع تنفيذه من خلال كتاب واحد في الفلاحة ، ولذا استعضنا عنه بفهرس للمصطلحات الزراعية أثبتناه في آخر الكتاب ضمن مجموعة الفهارس التي عملناها للكتاب . أمّا المعجم الفلاحي الذي يقترحه أستاذنا فنحن عاكفان على إعداده من خلال كتب الفلاحة والمعاجم اللغوية وكتب اللغة ، ونرجو الله أن يوفقنا لإخراجه .

وعلى الرغم من توخي الدقّة التي تغلب على مقالة أستاذنا الكبير ، إلاّ أنّ القارىء يلحظ في المقالة مسألتين مهمتين :

أولاهما : انعدام المنهجية في النقد التي تعوّدنا أن نراها في مقالات أستاذنا النقدية ، فهو لم يُعَرِّف بالكتاب ولا بصاحبه ، ولا ذكر اسم المحقّقَيْن ولا عرض لمادة الكتاب وأهميتها في المجال الفلاحي ، واكتفى بإيراد ما وقع في نفسه أنها أغلاط قاتلة تستحق منه الطعن في مقدرة المحقّقين اللغوية والإدراكية ، فاتّهمنا بالجهل في بعض المواضع . وكنّا نأمل من أستاذنا الكريم أن يأخذ بيدنا في هذا الدّرب الشائك ، درب تحقيق المخطوطات .

ثانيتهما : التعجّل ، وقد اتّضح هذا في أمرين :

أ ــ وقوع بعض الأغلاط النحوية واللّغوية في مقالة أستاذنا لن نأتي على ذكرها تأدّبا ، لأننا على ثقة تامّة بأنّها زلات قلم .

ب ــ جانب أستاذنا الصّواب فيما ذهب إليه من تصحيح بعض ما وقع في نفسه أنّها أغلاط في الكتاب ، وهي القضيّة التي نجد أنفسنا مضطرين للوقوف عندها وجلائها ليكون القارىء على بيّنة من الحقيقة العلمية .

١ ــ التّصانيف الفلاحية في الأندلس والمشرق :

يرى أستاذنا أنّ كثرة التصانيف الفلاحية في الأندلس ، مما لا نجد له مثيلا في المشرق ، ترجع إلى أنّ المشارقة لم يخصّوا الفلاحة بالتأليف ، وذلك أنّ الفلاحة عندهم حرفة غير العرب من الموالي الأعاجم والنّبط ، وأنّ العربي الصّليبة يحتقر هذه الحرفة وأربابها . ص ١٢٢ .

قد لا نتفق مع أستاذنا فيما ذهب إليه ؛ لأنّ وجهة النظر هذه طرحها بعض المستشرقين للطعن على العرب ، متأثرين برواسب الشعوبية . وقد لا نستطيع الإتيان بدليل قاطع على قلة التصانيف الفلاحية عند عرب المشرق ، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ المشارقة اهتموا بالجانب العلمي النّظري من الفلاحة ، فتركوا لنا مؤلفات كثيرة تتحدث عن النباتات وخصائصها الطبيّة وأوصافها التشريحيّة ، منها مثلا : « كتاب الشّجر » لابن خالويه ، و « كتاب النّبات » للأصمعي ، و « كتاب النّبات » لأبي حنيفة الدّينوري . أمّا عرب المغرب والأندلس فانصبّ اهتمامهم على الجانب التّطبيقي من الفلاحة . والأدلة التالية تبيّن أنّ الفلاحة كانت حرفة العرب وغير العرب :

أ ــ اشتمل القرآن الكريم على بعض المصطلحات الفلاحية ، ولفت نظر المسلمين إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والأرض . قال تعالى : « أفرأيتم ما تحرثون ؟ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ؟ لو نشاء لجعلناه حطاما فظلتم تفكهون » (الواقعة ٦٣ ــ ٦٥) . وقال أيضا : « وهو الذي أنزل من السّماء ماء فأخرجنا به نبات كلّ شيء ، فأخرجنا منه خضرا نخرج

منه حبّا مُتراكبا . ومن النّخل من طلعها قِنوان دانية ، وجنات من أعناب ، والزيتون والرّمان مشتبها وغير متشابه ، أنظروا إلى ثمره إذا أثمر و ينعه . إنّ في ذلك لآيات لقوم يؤمنون » (الأنعام ٩٩) .

ب) حثّ الرسول الكريم ــ صلى الله عليه وسلم ــ في كثير من الأحاديث على غراسة الأرض وفلحها وإحياء الأراضي الموات . من ذلك قوله : « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلاّ كان له به صدقة » . (البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة) . وقوله : « من أحيا أرضا ميتة فهي له » (البخاري ، كتاب الحرث والمزارعة) .

جـ ــ أشتمل الفقه الإسلامي على كثير من القضايا الفقهية التي تتعلق بالزراعة ومشاكلها ؛ منها مثلا : المزارعة ، المغارسة ، المساقاة . وهناك ثلاث مخطوطات تبحث في القضايا الزراعية من وجهة النظر الفقهية هي : « كتاب المساقاة » ، لمجهول ، و « جواب عن سؤال حول تنظيم عملية تأجير الأراضي الزراعية » لابن تيمية ، وسؤال وجواب في « بيع الثمرة قبل بدء إصلاحها » لابن تيمية .

د ــ أهتمّ الخلفاء الراشدون والأمويون والعبّاسيون آهتماما كبيرا بالزراعة ؛ لأنها كانت تشكّل أهمّ مورد من موارد بيت المال الإسلامي ، فقاموا باستصلاح الأراضي للزراعة ، وشقّ الأنهار والقنوات للرّي ، وإقطاع الإقطاعات الزّراعية ، وغير ذلك مما وردت الإشارة إليه في كتب الفتوح والبلدان والخراج .

هـ ــ عُرف عن أهل اليمن تفوّقهم في حقل الفلاحة ولا سيّما وسائل الريّ ؛ وسدّ مأرب خير شاهد على ذلك ، وقصته في القرآن معروفة . كما كان أهل المدينة المنوّرة أرباب زراعة ونخل .

و ــ تمتلىء كتب اللغة العربية بمصطلحات فلاحية دقيقة خالصة العربية ، ولم تشع المصطلحات الفلاحية الأعجمية إلاّ في العصور المتأخرة وعلى نطاق محدود . فلو كانت هذه الحرفة وقفا على غير العرب لوصل إلينا من ذلك مصطلحات كثيرة .

٢ ــ قضية تخفيف الهمزة وإبدالها :

جزم أستاذنا في مقالته (ص ١٢٤) أنّ الهمزة لا يمكن أن تسهّل في « رديئة » و « و يؤالفهم » ، وغيرها من الألفاظ التي وردت في متن « المقنع » غير مهموزة ، وحجته في ذلك أنها من الأصول .

ونرجو أن نذكّر أستاذنا بأمرين في هذا الباب :

أولهما : يقتضي منهجنا عدم تغيير رسم الكلمة التي أثبتها المصنّف إلاّ إذا وجدنا خطأ بيّناً أو إخلالا بالمعنى .

ثانيهما : قضية تخفيف الهمزة أو إبدالها باب واسع في العربية وأسلوب من أساليبها . وقد ناقش ذلك ابن جني في كتابه « الخصائص » في عدة مواضع منها : « باب في وجوب الجائز » ٣/٨٦ ، ٩٢ و « شواذ الهمز » ٣/١٤٢ ــ ١٤٩ ، و « حذف الهمز وإبداله » ٣/١٤٩ ــ ١٥٤ . ومن الألفاظ التي ذكرها ابن جنيّ : قَرَيْت (قرأت) وتَوَضَيْت (تَوَضّأت) وأخْطَيْت (أخطأت) ونبيّ من « نَبَأ » ، و « بَرِيّة » من « بَرأ » . وجاء في القرآن الكريم : « وجعلنا لكم فيها معايش » (الأعراف ١٠ ، والحجرات ٢٠) .

٣ ــ قال المصنّف : « فإن أردت أن تعلم طعم ماء ذلك الموضع ... فاصنع نصف كورة مجوّفة من نحاس أو رصاص أو خزف ، أتي ذلك تهيّأ لك غير أنها إن كانت من خزف ... »

انتقدنا أستاذنا بشدّة لأنّنا أثبتنا في النص السابق ، أتي ذلك تهيّأ لك ، إذ وقع في نفسه أنّ النص مضطرب إن بقيت الجملة على حالها . وطالبنا بتصحيح

النّص . ونودّ أن نؤكد لأستاذنا أنّ الجملة صحيحة وليس في النّص اضطراب ، فالمصنّف يقول :« فأصنع نصف كورة مجوّفة من نحاس أو رصاص أو خزف » ثم يبيّن للمخاطب أنّ أيّ مادة يصنع منها الكرة مقبولة ، حسب تيَسُّر مادة الصّناعة ، ولذلك قال : « أيّ ذلك تهيأ لك » على التخيير ، لا على الشّرط كما ذكر أستاذنا ، إذ لا وجه للشرط هنا لئلا يختل المعنى .

٤ ــ اليَلّ :

نحن مع أستاذنا في أنّ هذه الكلمة قد يكون لحقها التّصحيف ، ولكنّها ليست « البَالة » التي ذكر أستاذنا أنّها من أدوات الصّيادين ، وإنما قد تكون « البال » وهو المَرّ الذي يعتمل به في أرض الزرع (مادة بَوْل في القاموس المحيط) ؛ علماً بأنّ هذه الآلة ، كما ذكرها ابن حجاج ، مؤنثة ، وليس المرّ كذلك .

٥ ــ « إيّان » و « إيّان » :

ذكر أستاذنا أنّ « إيان » قد تكون خطأ مطبعيا لأن الصّواب « إيّان » (بالباء) . ونحن معه في ذلك ، ولكن ، ألا يحتمل أن تكون « إيان (بكسر الهمزة وفتحها بعد ها ياء) بمعنى « إيّان » (بكسر الهمزة وتضعيف الباء) ؟ فكلاهما يدلّ على الوقت والحين . جاء في القاموس المحيط (مادة الأ يْن) :

الأ يْن : الحين ومصدر آن يَئين : أي حان ، وآن أيْنُك (و يكسر) وآنك : حان حينك .

وأيْن : سؤال عن مكان . وإيان (و يكسر) : معناه أيّ حين وتحت مادة « أبنه » :

إبّان الشّيء : حينه وأوّله . كما نجد أنّ الأ وان : الحين ، وتقلب الواو ياء بالمعنى ذاته فيقال : آونة وآينة .

٦ ــ قال المصنف : « والأ رض إذا زُبّلت زَكِيَ إخراجها » ص ١٠

ذهب أستاذنا إلى أنّ التزبيل في لغة المصنّف تعني التّسميد في لغة

عصرنا . والحقيقة أنّ التزبيل ليست لغة خاصة بالمصنّف وليست من المصطلح الفني القديم ، وإنما هي لفظة عربية آستعملها عرب الشرق والمغرب ، و يعرفها كلّ من يتعاطى الفلاحة ، وما زالت شائعة في الدّيار الشامية .

أمّا ما ذهب إليه أستاذنا من أنّ « زَكِيَ » يجب أن تكون « زَكَا » ، فَهذا ما لا نتفق مع أستاذنا فيه ، لأننا نقرأ تحت مادة « زَكا » في القاموس المحيط : زَكِيَ (كَرَضِيَ) : نَمَا وزاد ، وهو ما أراده المصنّف .

٧ ــ قال المصنف : « وتزبيل الفول وتبن القمح وتبن الشعير . . . » ص ١١ . وقال أستاذنا : « والصّواب : و « زبل الفول » ؛ وشرح معنى الزبل هنا بأنّه ما بقي من قضبان الفول وورقه وجفّ فصار كالتبن » .

ونحن مع أستاذنا في أنّ كلمة « تزبيل » خطأ ، ولكّننا لسنا معه فيما ذهب إليه من تصويبها ، إذ الصّواب أن نقول : « وتبن الفول « وليس » وزبل الفول ، لأن تبن الفول لا يسمى زبلا ، وإنما هو وغيره من تبن النّباتات مادة أساسية في تصنيع الزبل الذي يسميه آبن بصال « الزبل المولّد » (كتاب الفلاحة لابن بصال ص ٥١ ــ ٥٢) .

٨ ــ قال المصنّف : « ذكر أهل الفلاحة أجمعون (إن أنت) إن . . . ص ١١ . يرى أستاذنا أنّ المعروف في قواعد التوكيد في النحو العربي أن يؤكد الفاعل ــ وهو أهل الفلاحة هنا ــ بكلّ ، متبعة بلفظ أجمعين ، فتصير الجملة : « ذكر أهل الفلاحة كلّهم أجمعون » . وعلى هذا رجّح أستاذنا أن كلمة « كلّهم » قد سقطت من النص ، أو أنّ المصنّف أخطأ فلم يذكرها . ولا ندري لم ذهب أستاذنا هذا المذهب ، فالقرآن الكريم آستعمل أجمعين لتقوية التوكيد بكل ، وذلك في قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلّهم أجمعون » (الحجر ٣٠ ، ص ٧٣) . كما أكد القرآن بلفظة أجمعين دون أن يتقدمها كلّ ، وذلك قوله تعالى : فكُبكِبوا

فيها هم والغاوون وجنود إبليس أجمعون » (الشعراء ٩٥) ، وقوله : « أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » (آل عمران ٨٧) .

وقد نبّه إلى ذلك ابن هشام في « أوضح المسالك » إذ يقول : « ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن تتبع كلّه بأجمع وكلّها بجمعاء ، وكلّهم بأجمعين وكلّهن بجمع ... وقد يؤكد بهنّ وإن لم يتقدّم كلّ » (جـ ٣/٢٢) .

أما استعمال « إن أنت » متبعة بأن ، فهذا خطأ لعله وَقَعَ في أثناء تنضيد الحروف للطباعة ، لأننا عندما رجعنا إلى أصل الكتاب الذي كتبناه بخطّنا وجدنا أننا أثبتنا في المتن « إنك إن » دون إضافة « إن » . فشكراً لأستاذنا على ذلك .

٩ ــ قال المصنّف : « والأرض السّمينة التي يطلع فيها الحشيش المبيد للزرع ينبغي أن تحفر بالمِدْوَر » ص ١٣ .

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة « المِدْوَر » ليست من الأدوات الزراعية ، وأنه لحقها تصحيف ، ولكنّها ليست المَرّ كما ذكر أستاذنا ، بل هي « المُرور » جمع مَرّ (أنظر كتاب مباديء اللغة للخطيب الإسكافي ص ١٧٠) .

١٠ ــ قال المصنّف : « ومَنْ أحبّ أن يعظم حبّه فليزرعه بر بائقه » ص ١٧٠ . لم يُعجب أستاذنا أن نذكر المعنى اللغوي لكلمة « رَبائق » ، وأنه كان علينا أن نكتفي بالمعنى الاصطلاحي . وهذا يخالف منهجنا الذي يقتضي أن نشير إلى المعنى اللغوي أوّلا ثمّ الاصطلاحي .

أمّا أنّ الرّبائق لا تكون جمع رِبْق بمعنى الحبل لأن الحبل هو رِبْقة ، فهذا قد لا نتّفق مع أستاذنا فيه ؛ لأن « الرِبْقة » هي العروة التي تكون في الحبل وليس الحبل نفسه . جاء في القاموس المحيط (مادة رَبَق) : الرِّبْق (بالكسر : حبل فيه عدّة عرى يشدّ به البهم ، كلّ عروة رَبْقة (بالكسر والفتح) . ولا

يقتضي القياس أن يكون مفرد « رَبائق » « ربيقة » لأنّ الرّبيقة في اللغة : البهمة المربوقة في الرِبْقة .

١١ ــ قال المصنّف : « وإن نُقع قِثّاء الحمير في الماء ، وعجن به رماد لم يستعمل ، وطلي به باطن البيت ، أيّ ذلك صنعت ، لم يقرب الطعام سوس ولا فأر» ص ١٦ .

ضَبَط أستاذنا كلمة « قُثاء » بالضّم ، وهي لغة قرأ بها يحيى بن وثّاب وطلحة بن مصرّف ، والكسر أكثر. قال تعالى : « فادع لنا ربّك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثّائها وفومها وعدسها وبصلها » (بقرة ٦١) . وقال أستاذنا بأننا لم نفطن إلى أنّ في النّص السابق شيئا معدولا عن وجهه ولا يفهم بسبب ما عرض له وهو قوله : « أيّ » ، و يريدنا أن نقول : « إنْ صنعت ذلك » .

ونقول بأنّ النّص مفهوم وليس معدولا عن وجهه ، لأن المصنّف يقول قبل ذلك : « وكذلك الزّوان إن ألقي في خَشَاء أو رماد ، وخلط بزيت وبُلّ به القمح ، وماء الزيتون ورماد وَرَقِه أو رماد منخول ، ثم يطيّن بعد ذلك بطين أبيض طاهر ، وإن نقع قِثّاء ... » ص ١٦ فهو يضع أمام الفلاّح عدة اختيارات إذا فعل « أيّاً » منها سلم القمح من الآفات ، ولذلك قال : أيّ ذلك صنعت » . ولا وجه للشرط هنا كما ذكر أستاذنا .

١٢ ــ قال المصنّف : « ... خذ جريبا من ورق الرمّان ، أو جريبا من حَفَص ... » ص ١٧

يرى أستاذنا أنّ كلمة « حَفَص » لحقها تصحيف ، وصوابها « حصى » ، لأنها تَتّسق مع الرماد وورق الرمّان » . ولا نظنّ إلاّ أنّ أستاذنا كان على عجل عندما قال ذلك ، لأنه يعلم يقينا أنّ الحصى لا يفيد في حفظ القمح من الآفات كما يفعل الرّماد . والصّواب ما أثبتناه لأنّ الحَفَص (محركة) : عجم النّبق والزعرور ، وهو يتّسق مع الرّماد

وورق الرّمان . وإذا أصر أستاذنا على أنّها مصحّفة فقد تكون العَفْص ، وهو يقع على الشجر والثمر . وقيل : هو شجرة من البلوط تحمل سنة بلوطا وسنة عَفْصا . وفي اللسان : حِمْلُ شجرة البلوط . قال صاحب القاموس المحيط : « وهو دواء قابض مجفّف يردّ المواد المنصبّة و يشدّ الأعضاء الضعيفة » (مادة عَفْص) . وذكر داود الأنطاكي في « التذكرة » (٢٣٨/١) عدة أستعمالات طبيّة له . فهو، لخاصيّة القبض التي فيه ، يستعمل مع الرّماد وورق الرّمان لحفظ القمح . وورد في إحدى المخطوطات « الجَصّ » وهو من المواد الحافظة أيضا .

١٣ ــ الباقِلاء والباقِلّى :

ذكر أستاذنا أنّ في الباقِلّى لغتين : القصر والمدّ . فأما المقصور فترسم بالياء « الباقِلّى » وأمّا الممدود فهي باقِلاّء .

نودّ أن نُذَكّر أستاذنا أن الممدود يأتي مخفّف اللاّم « باقِلاء » وليس مضعّفها كما أثبت أستاذنا . أما أنها لم تأت مهموزة في « المقنع » فهو من باب تخفيف الهمزة ، وقد ذكرنا ذلك آنفا .

١٤ ــ مُوافِقَة وَوَفْق :

قال المصنّف : « والأرض البيضاء للكروم البيض موافِقة ، والأرض الكثيرة الرّمل للكرم السوداء وَفْق » ص ١٨ .

يعترض أستاذنا على آبن حجاج لأنه آستعمل كلمة « وَفْق » المصدر بدلا من آسم الفاعل « موافِقة » .

نحن على يقين من أنّ أستاذنا يعلم جيّداً بأنّ المصدر ينوب كثيرا عن آسم الفاعل . وقد أفرد له الهرَوي بابا خاصّا في كتابه « التلويح في شرح الفصيح » ص ٤١ تحت عنوان : باب ما جاء وصفا من المصادر » ومن أمثلته التي ذكرها : رجل زَوْر أي زائر ، وصَوْم أي صائم وعَدْلٌ أي عادل . وأمثلة ذلك

كثيرة في العربية (أنظر خصائص آبن جني ٢/٢٠٢) . ومن منهج آبن حجّاج أنّه لا يكرّر لفظتين بمعنى واحد في جملة واحدة إن آستطاع ، وهو يتصرّف باللغة تصرّف العالم بأسرارها المالك لناصيتها ، فقال « موافِقة » ثم أتى بِوَفق لتكون أوقع في النفس .

١٥ ــ « نَدَاء » و « نَدى » :

قال المصنّف : « والسّواحل موافقة للكروم لسخونتها و برد نَداء البحر » ص ١٩ .

وقال أستاذنا : « وقوله « نَداء » لا يمكن أن تكون مفردة ، لأن المفرد مقصور وهو « نَدَى » وما أرى إلاّ أن تكون الكلمة جمعا وهي « أنداء » ص ١٣٤

ونقول : قال آبن جنيّ في الخصائص ٣/٥٢ ــ ٥٣ :

« و يدلّك على أنّ فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللّين قول مُرّة بن محكان :

في ليلة من جمادى ذات أنْدِيَةٍ ... لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُّنبا

فتكسيرهم ندى على أندية يشهد بأنّهم أجروا نَدَى ــ وهو فَعَل ــ مجرى فَعَال ، فصار لذلك ندى وأندية كغداء وأغدِية ، وعليه قالوا : باب وأبْوِبَة ، وخال وأخْوِلة ... » . فَنَداء إذن آستعملها آبن حَجّاج مفردة ، و يقاس عليها خَثاء التي آعترض عليها أستاذنا أيضا ، وأستاذنا يعلم جيدا أنّ العرب تقصر بعض الكلمات وتمدّها على غير قياس أحيانا ، فيقولون عن المطر مثلا حَيَا وحَيَاء .

١٦ ــ قال المصنّف : « وقال ديمقراطيس : قطع القضبان للغرس من كرم متوسط لا قديم ولا حديث ، وِزَانا ، ممتلئة متقاربة الكعوب » ص ١٩ .

وقال أستاذنا في تعليقه على كلمة « وزان » ص ١٣٥ :

« وما أظن أنّ المحقّقَيْن أدركاها وفهما منها شيئا ، ولكنهما تركاها وكأنهما صواب ولم يشيرا بشيء إلى ذلك ، والكلمة كما أراها

مصحفة ، وصوابها « وجِفانا » ، جمع جَفنة والواو للعطف في أوّلها » .

نلتمس العذر من أستاذنا إذ نخالفه فنقول له بأننا أدركناها وفهمناها وتركناها على حالها لأنها صواب ، ولو عدلنا عن كلمة « وزَانا » إلى « وجفانا » التي يراها أستاذنا صوابا لكنّا أوقعنا أنفسنا في جهل كبير ، لأنّ المصنف يتحدّث عن قضبان الغرس لا عن الجفان ، فيصف هذه القضبان بأنها من كرم متوسط لا قديم ولا حديث ، و يؤكد ذلك بقوله « وزَانا » أي وسطا بين القديم والحديث ، وهو أسلوب من أساليب العربية ، ومثله في القرآن الكريم : « إنّها بقرة لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك » (البقرة ٦٨) ، ثم يصف آبن حجاج هذه القضبان بأنها « ممتلئة متقاربة الكعوب » ، فكيف يكون هذا الوصف للجفان التي هي جمع جفنة وهي الكرمة ؟ ونود أن نسأل أستاذنا : كيف يمكن أن نزرع الجفنة كاملة ؟ وكيف تكون الواو للعطف في أولها ، وأين المعطوف عليه ؟

١٧ ــ قال المصنّف : « والفَطْمة إذا نصبتها كثرت عروقها وأطعمت سريعا » ، ص ٢٠ . شرح أستاذنا معنى قوله « وأطعمت سريعا » فقال : « بمعنى ثبتت في الأرض وكان لها جذور ، والإطعام بهذا المعنى من الكلم الخاص » ص ١٣٥ .

ولا ندري من أين جاء أستاذنا بهذا المعنى ، لأن معنى أطعمت سريعا : أي أدرك ثمرها سريعا ، وهي من المصطلحات التي ما تزال مستعملة عند عامة الفلاحين في بلادنا . وأمّا معناها في القاموس فهو : أطعم النخل : أدرك ثمرها (مادة طَعَم) . وجاء في نهاية الأرب ١١/١٤٦ ــ ١٤٧ : « فإذا آسوَدّ بعض حَبّه (العنب الأسود) قيل : أوشم إيشاما ، فإذا فشا فيه الإيشام قيل : قد أطعم ، فإذا أدرك غاية الإدراك قيل : يَنَع وأينع وطاب » . فالإطعام إذن مرحلة من مراحل نضج الثمر .

١٨ ــ « عروق » بمعنى الذّهاب في الأ رض :

عَجِبَ أستاذنا كيف يكون لكلمة « عروق » هذا المعنى الخاص وهو الذّهاب في الأ رض (ص ١٣٥ ــ ١٣٦) . وقال بأنه لم يقف على هذا المعنى حين أنجز قراءة الكتاب . ولكي نزيل من نفس أستاذنا ما وقر فيها من عجب نذكّره بما جاء في السّطر الأ ول من الصفحة ٢٩ من « المقنع » إذ يقول : « ... لأنّ الشمس تُدْخِلِ سخونتها لهُ عروقا ... » . قال آبن فارس في معجم مقاييس اللغة (مادة عَرَق) : عَرَق الرجل يَعْرُق عُروقاً ، إذا ذهب في الأ رض ، وهذا تشبيه ، شُبّه ذهابه بامتداد عروق الشّجرة وذهابها في الأ رض » . والطريف أنّ أستاذنا آستعمل « وذهبت في الأ رض » في شرح « وكثرت عروقها » .

١٩ ــ قال المصنف : « وإن كان غرسك في السّفوح المائلة ولا بُدّ ، فَأمُر أن يكون عمق الحفرة من ستة أشبار إلى نحوها ... » ص ٢٠ .

يرى أستاذنا أن تحذف كلمة « فَأمر » لأنّ المعنى يستقيم إذا قلنا : « فلا بُدّ أن يكون عمق الحفرة » ، وفي هذه الحال يكون جواب إن الشرطية قوله « فلا بُدّ » ... » ص ١٣٦ .

لا ندري كيف خفي على أستاذنا أنّ جملة « ولا بد » متعلقة بعملية الغرس وليس بعملية الحفر ، فلو أنّ أستاذنا لم يعجل و وقف قليلا عند النّص لزال من نفسه كلّ لبس ، فابن حجّاج يقول : « وإيّاك أن تنصب في سفوح الجبال ، لأنّ السيل والماء يكشف أصولها ... » ص ١٩ . ثمّ يقول : « وإن كان غرسك في السفوح المائلة ولا بدّ » ، أي إذا كان لابدّ من الغرس في السفوح ، « فَأمر أن يكون عمق الحفرة » . وكلمة « فَأمر » هنا ذات دلالة آجتماعية طبقية ، لأن المخاطب من علية القوم ولا يقوم بالحفر بنفسه ، فهو يأمر العمال بذلك . (أنظر باب تخيّر الأكرة ص ٩ من « المقنع » .

٢٠ــ قال المصنّف : « وملاك الأمر (في كيفية الغرس) شدّ الرِّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه ... » .

وقال أستاذنا : لا وجه للزّم هنا ، وقد يقال : زمّ شفتيه مثلا فأما التراب فلا . والذي أراه أنّ الوجه هو « ودمّ التراب عليه » والدّم لغة في الطّم على سبيل الإبدال » ص ١٣٧ .

ونقول : جاء في القاموس (مادة دمّ) : دمّ البيت : طَيّنه وطَلاه وجَصّصه . ودَمّ الأرض : سوّاها . ودمّ اليربوعُ جحرَه : غطّاه وسوّاه . وتحت مادة « زمّ » : زَمْمْته : مَلأْتُهُ . وزمّه فانزمّ : شدّهُ . وتحت مادة « طَمّ » : طمّ الماء طَماً وطُموما : غَمَر ، والإناء مَلأه والرّكية يَطِمُّها و يَطُمُّها : دَفَنَها وسوّاها .

ألا يرى أستاذنا أنّ الدّم ليس لغة في الطّم ؟ وأنّ « الزّم » أقرب الموادّ الثلاث إلى المعنى الذي أراده المصنّف ؟ فابن حجّاج يشرح عملية غرس القضيب فيقول : « ... أن يأخذ الغارس القضيب المتقدم الوصف المتخيّر بيده ، و يثني منه أسفل الحفرة قدر الربع و يضع على ما ثَنى منه قدمه ، والأخرى على التّراب الموضوع على القضيب المثني ، و يشدّها أيضا بالأرض طاقته ، وحينئذ يرفع عن القضيب قدمه الأولى ثم يرمي التراب و يضع قدمه عليه وعلى القضيب ، ولا يزال يفعل ذلك حتى يبلغ وجه الأرض فهذه كيفية الغرس » (ص ٢٠ ــ ٢١)ــ و يلخّص ابن حجّاج هذه العملية بقوله : « وملاك الأمر شدّ الرّجل على ما يأتي من القضيب الخارج إلى وجه الأرض وزمّ التراب عليه لئلا يكون للقضيب منفس » . فهو يركز على عملية الشّد على القضيب والتراب ، أي الضّغط عليه لئلا يكون للقضيب منفس ، ولذلك نراه يستعمل كلمة « الزّم » بمعنى « الشّدّ » . ومما يرجح ذلك كلمة « على » بعد « زم التراب » ، ولا تأتي « على » مع « دمّ » وإنما مع « دمدم » .

٢١ــ قال المصنّف : « وقال أبو ليوس : أفضل غرس الكروم حين يقطف العنب ، ولا تُنْصَب ولا تُزْبَر إلاّ بعد ساعة من النّهار إلى عشر ساعات » ص ٢١ .

يرى أستاذنا أنّ كلمة « تُزْبَر » يجب أن تكون « تُزَبّل » « وَهذا مالا نتفق مع أستاذنا فيه ، لأن « الزَّبْر » هنا تعني التقليم وليس إهالة التراب كما قلنا سابقا ، فالمصنّف ينصح بعدم زرع الكرمة أو تقليمها إلاّ بعد مضي ساعة من النهار إلى عشر ساعات ، و يُعَلل ذلك بقوله : لأنّ الرياح التي تُفْسِد إنما تكون في أوّل النهار وآخره » ص ٢٢ (حول الزّبر أنظر فلاحة آبن بصّال ص ٧٤ ، ٧٦) .

٢٢ ــ قال المصنّف : « الكَرْم المعَرَّشة أفضل وأطيب » ص ٢٢ .

وقال أستاذنا : « والصواب : الكُروم » بدلالة الوصف « المعرّشة » ص ١٣٨ . ونحن على يقين من أن أستاذنا على علم بأنّ جمع كَرْمة كَرْم وكُرُوم . قال الأصمعي في « كتاب النخل والكرم » ص ٧٣ : « يقال لشجر العنب الكَرْم والحَبَل ، والواحدة كَرْمة وحَبَلَة » وهكذا يكون نصّ المصنّف مستقيما .

٢٣ ــ تحلية الكُروم والدّوالي :

قال المصنّف : « يريد الحَفْر حَدّها قبل أن تُعنب ، لأنك إن حَلّيتها بعد تعنيبها ألقت ثمرتها ، وإن فاتك تحليتها فاتركها حتى تشتد عنا قيدها ، وآحذر أن تصيب شيئاً منها » ص ٢٤ .

وقال أستاذنا شارحا معنى التّحلية : « والتّحلية كما آستفدنا من النّص من المصطلح الفني ، والمراد به ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد ، وترتيب القضبان ، وإزالة ما حول الجِفان من غرائب الشّجر . وقد آستعيرت مادة « تحلية » لأداء هذا الغرض ، لما في هذا العمل من تحسين وتزيين » ص ١٣٩ .

قبل أن نشرح معنى التّحلية يحسن بنا أن نشير إلى الخلط بين معنى الكسح والتّحلية في كلام أستاذنا ، فهو عندما شرح معنى الكسح من خلال ما ورد عند آبن حجّاج قال : « الكسح هو قطع فضلات القضبان أو قطع القضبان

الزائدة » ص ١٣٨ وقال عن التحلية : « ما يلي الكسح من العمل المنظم كقطع الزائد و ... » فكيف يكون الكسح والتحلية قطع الزائد ؟ .

أمّا التحلية التي ذكرها ابن حجاج فهي الحفر حول الدالية من أجل التزبيل أو غيره ، وهي عملية ما يزال الفلاحون يتبعونها في بلادنا . وكلام ابن حجّاج واضح كلّ الوضوح ، فهو يقول : يريد الحفر حدّها (أي حولها) قبل أن تعنب ... » . ولا ندري كيف يقول أستاذنا عن قول المصنف « يريد الحفر حدّها » بأنه من الكلم المعدول به عن جهته وهو يعلم علم اليقين أنّ « حدّ » في القاموس تعني بجانب ، وهي كلمة ما زالت مستعملة في العامية . ونرى أنّ القراءة التي يسترجحها أستاذنا وهي قوله : « يريد للجفنة تحليتها » مُسْتَغلقة لا يترشح منها معنى . ولكي ندلّل لأستاذنا على أن معنى « التّحلية » إنّما هو الحفر حول الدالية ، نسوق بعض النصوص من كتاب « المقنع » :

أ ــ قال ابن حجّاج ص ٢٣ : « ثمّ إذا تمّ للنّصبة سنتين فَحَلَّ ما حولها عُمْقَ قدم في عرض قدم ، وان وَجَدْتَ عروق شجرة أوعَفار قد أحاط بالنّصبة ، فاقلعه لئلا يشرب ماءها » .

ب ــ وقال في ص ٢٧ : « فمن طَعَّم في الأصل (الجذر) فليَحُلَّ على الجفنة » .

جـ ــ وقال في ص ٥٩ في زراعة الخسّ : « فإذا نبت فَحَلَّ عن أصله وزبّله بزبل بقر حديث » .

والطريف أنّ هذه العملية تسمّى عند ابن بصّال « التغطيس » ص ٧٧ .

٢٤ ــ قال المصنّف : « إطل المنجل الذي يراد به كسح الكرم بشحم ذئب ... يسلم بإذن الله من هذه الأشياء ومن البرد والأكِلَة » ص ٢٤ .
علّق أستاذنا قائلا : « وجاءت مضبوطة بفتحتين ، ولم أجدها في كتب

اللغة ، ولعلّ المراد بها ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك » ص ١٣٩ .

ونقول : جاء في « أساس البلاغة » تحت مادة « أكَل » : تأكّلت السّن والعود : وقع فيهما أكَال . وهي إكْلَة (على وزن جِلْسَة)وأكَال ، وأكِلَة (بوزن تَبِعَة) . فهي تعني إذن أن يصاب غصن الشجرة بالتسوّس . ثمّ ألا يرى استاذنا أن قوله « ... ما نطلق عليه في عصرنا في باب الآفات الزراعية كالحشرات والجراد ونحو ذلك » مستغلق لا يترشح منه معنى ؟

٢٥ ــ قال المصنّف : « وآخمُر على أصل الجفنة » ص ٢٥

ذهب أستاذنا إلى أنّ قوله « وُ آخْمُرْ على أصل الجفنة » كلام غير واضح المعنى ، و يرى أنّ الفعل يجب أن يكون « وآطمر » و به يتضح المعنى . ص ١٤٠ .

ونقول : تركنا شرح « وآخمر » لأعتقادنا أنّها واضحة المعنى ، فالخَمْر : التغطية والسّتر . وأما « أطْمُر » فالصّواب أن يقال : « وآطمر أصلها » وليس « على أصلها » كما ورد في النّص ، بينما يقال : « وآخمر على » .

٢٦ ــ قال المصنّف : « الجِفان التي يتحسّا ثمرها » ص ٢٦ .

لا يرى أستاذنا وجها لكتابة الفعل « يتحسا » بالألف القائمة ، فالصّواب أن تكتب بالياء المهملة .

وأمّا نحن فنقول بأنّ الأصل الثلاثي لكلمة « يتحسّا » « حَسَسَ » ثمّ صارت في الرباعي « تحسّس » ، فقلبت السّين ياء بفعل التضعيف فصارت تَحَسى ومضارعها يتحسّى . جاء في معجم مقاييس اللغة تحت مادة « حَسَو » : « ومما هو محمول عليه : آحتَسَيْتُ الخبر وتَحَسّيْتُه ، مثل تَحَسّسْت ، وحَسِيت بالشيء مثل حَسِسْت » . ثمّ علق قائلا : « وهذا ممكن أن يكون أيضا من الباب الذي يقلبونه عند التضعيف ياء ، مثل : قَضَّيْت أظفاري (قَصَصْت) ، وتقضّى البازي (من قَضّ بمعنى آنقضّ) » .

أما كتابة « يتحسا » بألف قائمة عند ابن حجّاج فلَعلّها تعود إلى أنّ قواعد الإملاء العربي لم تثبت على صورة معينة منذ تاريخ الكتابة العربية . وقد يؤيد ما نذهب إليه ما جاء في رسالة بردية موجهة من قرة بن شريك العبسي ، والي مصر إبّان حكم الوليد بن عبد الملك ، إلى حاكم أشقوه ، وذلك قوله : « ... إنك أخذت قُراً في أرضك بالذي عليهم من الجزية » (Grohmann,Arabic Papyri,Vol.III,P. 28) فرسم ألف « قرى » قائمة وحقّها أن تكون ياء مهملة .

٢٧ ــ نَضَــــرَ :

أراد أستاذنا أن نَضْبطَ « نَضَرَ » على الصُّورة التالية « نَضُرَ » على وزن كَرُمَ ، وَنَضُرَ لغة في نَضَر ونَضِرَ . فلماذا نُضَيّق علَى أنفسنا ؟

٢٨ ــ قال المصنّف : « الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة أسود وأحمر » ص ٢٨ .

وقال أستاذنا مُجرّحا : « لا أدري ماذا فهم المحققان حين أثبتا هذه العبارة . لا أشك أنهما لم يفهما كثيرا ، أين الحيلة وما معناها ؟ ص ١٤١ .

سامح الله أستاذنا إذ يصفنا بعدم الفهم . ونؤكد له أنّنا فهمنا هذه العبارة جيدا ، ولكي ندلل على ذلك نقول : ذكر ابن حجّاج في ص ٢٨ عدة طرق للحصول على عنب أسود وأبيض وأحمر من جفنة واحدة ، وهذه الطرق تخالف ما ألفه أهل الفلاحة في تركيب الدّوالي ، ولهذا سمّاها « حيلة » ، وهو يقصد بها « الحِذق وجودة النظر والقدرة على التّصرّف » . وهو المعنى الذي ذكره صاحب القاموس لكلمة « حيلة » . و يعلم أستاذنا أن كتب الحيل ، ولا سيّما في الميكانيكا ، كثيرة ، منها على سبيل التمثيل كتاب الحيل في الميكانيكا لأحمد بن موسى . ولمّا تكرر الحيلة في الكتاب أحس أستاذنا بأنّنا فهمنا معنى الحيلة فذكر في ص ١٤٢ : « وقد يكون المراد بالحيلة ما ندعوه في

عصرنا بالمحاولة أي القيام بعمل ما للحصول على هذه المبتكرات في الفلاحة ، وعليه فاستعمال « الحيلة » على هذا الوجه صحيح وليس فيها تصحيف .. »

أمّا آعتراض أستاذنا على قول آبن حجاج عن عناقيد الجفنة « أسود وأحمر » وإثباته « عناقيد الجفنة السّوداء والحمراء » ، فهذا لا يستقيم إذ كيف نقول : « الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة السوداء والحمراء » ؟ والصّواب أن نقول : « الحيلة في أن تكون عناقيد الجفنة سوداء وحمراء » دون أل التعريف . وعبارة آبن حجاج صحيحة على تقدير « بعض » أو « عنقود » قبل كلمة أسود وأحمر .

٢٩ ــ « دِيماه » و « نيسان »

يرى أستاذنا أنّ « ديماه » مصحفة عن نيسان ، وحجته في ذلك ما ورد في ص ٦٥ من الكتاب وهو قول آبن حجّاج » شهر ابريل وهو نيسان » . ثم علّق أستاذنا بشيء من الحدّة : « لا أدري كيف جاز للمحقّقَيْن أن يُثبِتا » ديماه « أربع مرات : مرتين في الصفحة ٣٣ ومرتين في الصفحتين ٣٦ ، ٤٦ ، ثم يثبتان (كذا) في الصفحة ٦٥ قول المصنف : « وشهر ابريل وهو نيسان » ألم يتبيّنا أيهما خطأ فيصلحا مما فرط منهما في الصّفحات ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٦ » ؟ ص ١٤٣ .

لَسْنَا مع أستاذنا في أنّ « ديماه » تصحيف « نيسان » ، لأن « ديماه » من الأشهر الفارسية التي لا تثبت على حال كما يعلم أستاذنا ، وقد صدف أن تقابل هنا مع « نيسان » . أمّا لماذا آستعمل آبن حجاج « ديماه » و « نيسان » و « ابريل » ؟ فهذا يعود إلى أنّ آبن حجاج لا يجنح إلى تكرار الكلمات والمصطلحات ذات المدلول الواحد إلاّ مضطرا . وقد عرضنا في هذه المقالة شيئا من ذلك ، ولذلك نراه يستعمل الشهور الرومية والفارسية والسريانية ، ففي الصفحة ١٥ من « المقنع » يستعمل أحد الشهود الفارسية وهو « مهرماه » الذي يقابل « أيلول » أو « شتنبر » ، فهل « مهرماه » مصحفة عن « أيلول » ؟ .

٣٠ــ قال المصنف : وإن ألقَت (الشّجرة) ثمرها ، فانظر إلى الغَزّال الذي يقذف به البحر فألقه في أصلها ... » ص ٣٩ .

قلنا في حاشية ص ٣٩ حول غزال » : هكذا في الأصل ، وفي م « الغدي » ولم نجد للكلمتين معنى . وهذا التعليق لم يعجب أستاذنا فذكر أنّ صوابها « الغِرْيَل » وعَرّف الغِرْيَل بأنه « ما يقذف به البحر من حميل السيل زَبَداً وغثاء ونحو ذلك » ، وهو أيضا الغِرْين بالنون . ص ١٤٣ .

كنا نأمل من أستاذنا أن يذكر لنا مصدره في تعريف « الغِرْيل » ، لأننا لم نجد « الغِرْيل » بهذا المعنى في المعاجم العربية . ونودّ أن نطمئنه بأنه خطر ببالنا في أثناء التحقيق أنّ كلمة « غزال » مصحفة ورجعنا إلى مادة « غَرَلَ » و « غَرَنَ » فلم نقتنع بما وجدناه ممّا اضطرنا إلى إثباتها على حالها وأشرنا إلى ذلك في الحاشية .والغِرْيَل كما جاء في القاموس تحت مادة « غرل » : الغِرْيَن والغبار والطين يحمله السّيل فيبقى على وجه الأرض متشقّقا رطبا كان أو يابسا . والغريل : مخاط كلّ ذي حافر ، والغدير تبقى فيه الدّعاميص لا يُقْدَرُ على شربه ، والثُّفْل في أسفل القارورة . أين هذا المعنى مما ذكره أستاذنا ؟ ثم كيف يكون الغريل ما يقذفه البحر من حميل السيل ؟ هل يقذف البحر الغرين ؟ والأهم من ذلك أن هذا الغريل لا يفيد في علاج الشجرة التي يسقط ثمرها ، وإنما يفيد في ذلك ما يقذفه البحر من مواد لاحتوائها على الفسفور الذي يعتبر من أهم الأغذية النباتية .

نحن مع أستاذنا في أنّ كلمة « غزال » مصحفة ، ولكنّا لسنا معه في أنّها « الغِرْيَل » . ولعلّها تكون « العَنْبر » وهو : « عيون بقعر البحر تقذف دُهنيّة ، فإذا فارت على وجه الماء جمدت فيلقيها البحر إلى السّاحل ، وله عدّة ألوان ، وموضعه بحر عُمان والمندب وساحل الخليج المغربي ، وكثيرا ما يقذف بنيسان » . (تذكرة داود ١/٢٣٩ ، القانون في الطب ص ٢٤٣) .

وقال الجاحظ في « الحيوان » ٣٦٢/٥ : « والعَنْبَر يقذفه البحر إلى عُبْرَيْه (شاطئه وجانبه) ، فلا يأكل شيء منه إلا مات ، ولا ينقره طائر بمنقاره إلاّ نصل منقاره ، وإن البَال ليأكل منه اليسير فيموت . والبال سمكة ربما كان طولها أكثر من خمسين ذراعاً » وهو الحوت .

٣١ــ قال المصنف في « الشاه بلوط » : « والأ رض المدمِنة توافقه » ص ٤٢

وقال أستاذنا : « وما جاء في « م » (أي المُمْدِرة) هو الصّواب ، والأ رض المُمْدِرة التي أغلها مَدَر أي طين وليس رمل (كذا) ، ولا مكان « للمُدْمِنة » أي التي فيها دِمنة لأنّ في النصّ قبل قوله : « والأ رض ... » جاء ذكر « التزبيل بزبل البقر أي تسميدها ، فلا حاجة أن (كذا) يقول المؤلف ثانية « المدمنة » ص ١٤٤ .

لا نريد أن نُعَلِّق على ما في كلام أستاذنا من قلق لغوي ، ولكنّا نودّ أن نبيّن له أنّ آبن حجّاج يذكر تحت عنوان « الشّاه بلّوط » عدة جمل خبرية ، كل جملة منفصلة عن الأخرى وتعطي دلالة معينة . فهو يقول مثلا : « ... و يغرس و ينقل في الاستواء الربيعي . و يزبّل بزبل البقر مخلوطا بتراب . والأ رض المدمِنة توافقه » . فهو يحدّد في الجملة الأ ولى وقت غراسته ونقله ، وفي الجملة الثانية نوع الزبل الذي يصلح له ، وفي الثالثة نوع الأ رض التي توافقه وهي « المدمِنة التي وصفها آبن بَصّال بأنّها السّوداء المحترقة الوجه . (فلاحة آبن بصّال ص ٤٤) فيكون الصّواب ما أثبتناه .

٣٢ــ قال المصنّف في الجوز :

« تطعيمه ليس يكون في أعلاه ولكن في وسطه بين السّمور في الربيع » ص ٤٧ . قلنا في الحاشية : « لعلّه الثمور » . وآسترجح أستاذنا قراءة « الغُصون » . ومع آعترافنا بأنّنا جَانبنا الصّواب فيما ذهبنا إليه ، إلاّ أننا لا نسترجح قراءة « الغُصون » ، لأن تركيب الجوز لا يتم بين الغصون . والصّواب أن نقول : « السُّرور » مفردها « سِرٌ » ، والسُّرور

من النبات : أنصاف سوقه العُلا . والسِّر: وسط الشيء (القاموس المحيط سرّ) . وهكذا يكون التركيب في وسط شجرة الجوز لا في الأعلى ولا في الأسفل .

٣٣ــ قال المصنّف في حفظ اللّوز : « متى جُعِلَ في إناء غير مزفت وصُبّ عليه ماء وملح بقي سنة جُفّاً رَطبا » ص ٤٩ .

وقال أستاذنا : « والصّواب جَافّا » وهذا التصويب يجعل المعنى مُلبِساً ، إذ كيف يكون اللّوز جافا وهو في الماء والملح ؟ وكيف يجتمع الجفاف مع الرّطوبة ؟ أمّا إذا بقيت كلمة « جُفّ » على حالها وضبطت جيمُها بالضّم ، فإنّ اللّبس يزول من ذهن القارىء ؟ لأن معنى « جُفّ » كاملة ، أي يبقى اللوز رطبا سنة كاملة إذا حفظ في محلول ملحي . جاء في مختار الصّحاح مادة جَفَفَ : قال ٱبن عبّاس ــ رضي الله عنهما ــ « لا نَفَل في غنيمة حتى تُقسم جُفّةً » أي كلّها .

٣٤ــ زيت « العَامّة » وزيت « الغَامر » :

تكلّم المصنّف في الصفحة ٥٥ على أنواع زيت الزيتون ، فذكر منها زيت الأنفاق وزيتاً آخر أجود من زيت العامّة . فاعترض أستاذنا على زيت « العامّة » ورأى أنه زيت « الغامر » وعرّف الغامر بأنّه غير الخالص وغير الحسن . ولا ندري أين عثر أستاذنا على هذا التعريف لِكَلمة « الغامر » . حَبّذا لو أنّه ذكر لنا مصدره لتطمئن قلوبنا ، فالمعاجم التي بين أيدينا تذكر أنّ الغامر من الأرض : ما لم يزرع مما يحتمل الزراعة ، وهو ضدّ « العامر » ، وإنّما قيل له « غامر » لأن الماء يبلغه فيغمره . وهو أيضا : الخراب أو الأرض كلّها ما لم تُستخرج حتى تصلح للزراعة . وليس هناك نوع من الزيت يقال له « الغامر » . ومن ثَمّ فلا نقول « زيت الغامر » بل الزيت الغَامر . أمّا ما أثبتناه فهو زيت

« العامّة » نسبة إلى عامّة النّاس الذين يصنعون زيتا رديئا ليس بصفة الذي وصفه آبن حجّاج .

٣٥ــ قال المصنّف في زراعة « الكرنب » :

« وإن أردت أن تَسْتَلَّه فانقع أصول ما قلعت منه في زبل رطب وملح ونطرون ثمّ آغرسه ... ص ٥٩ .

يرى أستاذنا أنّ كلمة « تَسْتلّه » يجب أن تكون « تَشْتِلَه » من « شَتَلَ » بمعنى « غَرَسَ » ص ١٤٦ .

لسنا مع أستاذنا فيما ذهب إليه ، لأنّ مادة « شَتَل » بمعنى « غَرَسَ » لا وجود لها في المعجم العربي ، فهي من أصل سرياني . والشَّتْل » ، و « الشَّتْلَة » بمعنى الغَريسة ، والمَشتل : مكان يُستنبت فيه النبات والأغراس وتُتَعاهد حتى تنقل وتزرع في مستقرها . وأقرّت هذه الكلمة المَولّدة المجامعُ العلمية لاشتهارها في بلاد الشام ومصر . (معجم الألفاظ الزراعية ــ مصطفى الشهابي ص ٤٩٣) .

فَشَتَل على هذا لا تفيد معنى الغرس ، لأنّ هذه الأشتال تزرع بذورا ، وعندما تنمو البذور وتقوى قليلا تسمّى « شَتْلة » بمعناها المولّد . وفي العربية يسمّيها آبن بصّال « النّوامي » في الأشجار (ص ٦٢) و « النُّقَل » في النّباتات (ص ١٣٥) ، ١٤٦ ، ١٥١ ، ١٥٣) أمّا آبن حجاج فيسّميها « السَّلّة » (ص ٦٠) وهو مصطلح لا نجده في المعاجم العربية . و « الاستلال » عند آبن حجّاج يعني الغرس ، يدلّ على ذلك النصوص التالية من « المقنع » : قال في الصفحة ٥٩ في زراعة الخسّ : « ... فانظر إلى موضع تصيبه الشمس فزّبله وآسْتَلّ فيه الخسّ ... » وقال في ص ٦٠ في زراعة البصل : « ... فإذا أردت أن تَسْتَلّه فأقطع أطرافه » وفي ص ٦١ عن الكُرّاث : وإذا أردت أن تَسْتَلّه ، يعني تغرسه ، فَدُق حَرفا ... » و ص ٦١ عن الكرفس : « وإذا آستَلَلْته فأربط أصله بخرقة » .

٣٦ــ قال المصنّف : « وفي شهر تموز ، كلّ أرض تتشقّق فيه ، فَأطِمَّ شقوقها لئلا يصل الحرّ إلى أصول الجفان » ص ٦٥ ــ

وقال أستاذنا : والصّواب فَطُمَّ لأن الفعل الثلاثي هو طَمَّ يَطُمُّ ص ١٤٦ معذرة إلى أستاذنا إذ نقول له بأنّ الفعل المقصود هنا هو « أطَمَ » وليس « طَمَّ » ، فيكون فعل الأمر من « أطَمَ » أطِمَّ » . جاء في القاموس مادة « الأطم » : أطَمَ البئر : ضيّق فاها ، وأطَمَ بابه : أغلقه « فابن حجّاج يقصد أن تغلق شقوق الأرض التي تحدث بفعل الحرّ .

٣٧ــ قال المصنّف في الكلام على الحَمّام .

« إذا هما (أي الذكر والأنثى) رجعا عن ذلك المكان إلى مَزْجَل أعلى منه بقدر ما يعرفان إذا جالا وسَمَتا ... » ص ٧٤ .

وقال أستاذنا : لعلّ الصواب وسَعَيا .. » ص ١٤٧ .

لا نظنّ أنه يَغْرب عن أستاذنا أنّ السّعي غير السّمت ، والسمت للحمام هو الارتفاع في الجو؛ فالصّواب « وسَمتا » وليس « وسعيا » .

(أنظر حول السّمت : الجاحظ/٣/٢٧٨) .

وفي الختام نكرر شكرنا لأستاذنا الكريم على ما قدّمه لنا من ملحوظات وتصويبات وفوائد ، والله الموفق ،،،

المحققان

جاسر أبو صفية وصلاح جرار

تعقيب على تعليق حول كتاب «الفلاحة»

للأستاذ: احمد سعيدان
(عضو شرف في المجمع)

قرأت في العدد الأخير من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني تعليق الأخ الدكتور ابرهيم السامرائي على كتاب « المقنع في الفلاحة » ، وأنا أشعر أن الأستاذ المعلق أسهب وتحامل في أمور ثانوية ، فاذا بي أصل الى تعليق الأخ حسن الكرمي فلقيته يشير بكلمات قصيرة الى أهم هنات التحقيق ، فيتمنى لو يكون المرحوم نصوح الطاهر موجوداً فيمد القراء بالشروح . فرأيت أن أشير بدوري الى أمر هام ، حرصاً على منهجية تحقيق الكتب العلمية الذي ما يزال عندنا فناً حديث العهد يجرب حظه فيه كل هاوٍ .

وما أريد أن أقوله أن تحقيق الكتاب العلمي يختلف عن تحقيق الكتاب الأدبي أو اللغوي من حيث الهدف . فاللغوي أو الشاعر يُفترض أنه لا يستعمل الا عبارات فصيحة وألفاظاً تقرّها القواميس ، فإن وجد المحقق كلمة في غير موضعها ، جزم بأن هناك تصحيفاً أو تحريفاً أو خطأ في النسخ ، وفزع الى القاموس ليبحث عن بديل لهذه الكلمة .

وأما الكتاب العلمي ، فاللغة فيه ، على أهميتها ، تأتي في المرتبة الثانية بعد المادة العلمية ، وقد يستعمل المؤلف ألفاظاً وعبارات دارجة في حقله العلمي . فواجب المحقق هنا هو عرض النص بأمانة علمية مطلقة ، ثم اضافة شروح تسهل على القارىء فهم النص ، وتعليقات تبين مكانة الكتاب بالنسبة الى ما سبقه وما لحقه .

وعرض النص بأمانة علمية سببه أن القارىء قد يرجع الى الكتاب لغرض لا يخطر على بال المحقق ، فالواجب اذن تسهيل الأمر عليه . ولو كانت قراءة خطوط النسّاخ سهلة ، لكان خير ما يعمل هو تصوير النصوص . غير أن الناسخ

قد يرهق فيختلّ خطه ، وقد يسهو فتسقط منه عبارات ، وقد يخطىء في قراءة الأصل فيحرف أو يصحف . وهذا ما يتوجب على المحقق تلافيه .

رجعت مرة الى كتاب تاريخ اليعقوبي ، لا للتاريخ ، ولكن للاطلاع على صور الأرقام : فاليعقوبي يعطي أقدم نص بالعربية عن الأرقام الهندسية . وكم كانت خيبة أملي عندما وجدت الناشر أعطانا الصور الحديثة لهذه الأرقام . ما زلت حتى اليوم أتمنى لو رأيت مخطوطة تاريخ اليعقوبي ، وأعتب على الذي حققه .

فلا ينبغي أن يقسو الدكتور السامرائي على محققي كتاب « المقنع » لأنهما أثبتا (ردي) بدل (رديء) . فالكلمة كانت وما تزال دارجة ، وترد أحياناً سجعاً مع سويّ وغنيّ وأمثالهما .

ولا ينبغي أن يشتط في أن (اليلّ) تحريف (المُرّ) ، فالفرق بينهما بعيد ، ويكفي أن نقول كما قال الاستاذ الكرمي : لعله الطورية . ومن أمثال هذا الشطط قلب « وزاناً » الى « جفانا » (الصفحة ١٣٥ في المجلة) والمؤلف يتكلم عن أقلام متوازنة أو متقاربة في الطول . ومنها قلب « حفص » الى « حصى » (الصفحة ١٣٢) والحفص هو عجم التمر ، من زعرور وغيره .

وفي ظني أن المحققين أصابا والمعلق أخطأ في عبارة « أي ذلك تهيأ » (الصفحة ١٢٥) . فالمؤلف يطلب من القارىء أن يضع نصف كرة مجوفة من نحاس أو رصاص أو خزف ، أي ذلك توافر (فهو حسن) . والتعبير يرد كثيراً في الكتب العلمية الأخرى .

ولكن لا ينبغي أن نشتط في محاسبة الاستاذ السامرائي فبعض تعليقاته صحيح يحسن أن يفيد منه المحققان .

الدكتور أحمد سعيدان

أبو العلاء المعرّي في «سقط الزند» و«اللزوميّات»

للاستاذ احسن الكرمي
(عضو شرف في المجمع)

وصلني العدد الأخير من مجلة المجمع للسنة السادسة فقرأته وقرأت منه بصورة خاصة مقال الدكتور سحبان خليفات : « دراسة نقدية لبعض المعالجات الرئيسية لكتابات المعري » .

وقد لاحظت أن الدكتور خليفات قد أتعب نفسه في الاطلاع على ما كتبه العرب وغير العرب عن المعري وآرائه وأسلوبه ومذهبه ، ونظرته إلى الدين والأديان . ورأيت في أثناء قراءتي للمقال استعمال عدد من الكلمات الغريبة على العرب والقارىء العربي مثل : أنطولوجيا ، وابستمولوجيا ، والميتا فيزيقا ، والستيرنوسكوبية ، وغيرها . وقرأت أيضاً ذكره لبعض فلاسفة اليونان في أول العهد ، مثل الكسيما ندريسي ، وأمبيدوقليس ؛ وقرأت عبارات وكلمات غير مألوفة في الفكر العربي مثل : اللاعقلانية ــ قرأت هذا وغيره عن الفلسفة اليونانية وعلاقتها بأبي العلاء ؛ كما قرأت عما قاله المحللون عن أسلوب المعري في الفكر واللغة ، ولكني خرجت من هذه القراءة بشيء واحد هو أن الدكتور خليفات ترك القارىء أجهل بأبي العلاء مما لو لم يقرأ المقال ؛ لأن السيد الدكتور ، لكثرة ما أتى به من آراء ، جعل في ذهن القارىء بلبلة شديدة ؛ فأولاً لا يجوز جمع جميع كتابات المعري في صمام (أو إطار) واحد ، لأنها يختلف بعضها عن بعض في الأسلوب والموضوع ؛ فسقط الزند ، مثلاً ، شعر عادي كشعر سائر الشعراء ، في حين أن لزوم مالا يلزم شيء آخر ؛ فدراسة المعري يجب أن تكون في غير سقط الزند . ثم أن المعري ليس له علاقة بالفلسفة اليونانية ، ولا أدري ما علاقة المعري بالأنطولوجيا والأ بستمولوجيا ؛ بل ما علاقته بألكسيما ندريس وامبدوقليس ؟

وكنت فيما مضى أهتممت بدراسة المعري عن طريق لزوم مالا يلزم ، وبوبت الأشعار تحت أبوابها المختلفة ، وخرجت من ذهلك بأن أبا العلا ، متأثر بالأديان الهندية والفارسية ، وغير متأثر بالفلسفة اليونانية . ثم رأيت أن المعري يرى أن الحياة في هذه الدنيا قصيرة تنتهي بالموت ، فهي لا خيرَ فيها ، وإنما هي مجاز إلى الآخرة المجهولة ، فكلّ ما فيها غرور للشهوات والعقل . وخرج المعري من ذلك بالتشكيك في كل شيء ، والتشكيك في حقيقة ما يقال عن كل شيء ، حتى عن الأديان . وأعتقد أن أحسن خلاصة لآراء المعري هي مقدمة برزو يه لكليلة ودمنة ، ففيها جميع فلسفة المعري باستثناء رأيه في البعث وفي مصير الروح بعد خروجها من الجسد . ولعلّ الذين ترجموا كليلة ودمنة ، وفي مقدمتهم ابن المقفّع ، أهملوا جزءاً كبيراً من مقدمة بروزيه .

ورأيت أن الدكتور خليفات يعتمد على كتاب « تاريخ الأدب » ، لنيكلسون ، وكان الأجدر به أن يعتمد على كتاب خاص للزوميات لهذا المستشرق بعنوان « Studies in Islamic Poetry » ، فقد جمع أشعار المعري من اللزوميات عن أهمّ الموضوعات التي تصدّى المعري للكلام عنها . وثمة كتاب آخر عن المعري خاصة في سلسلة « The Wisdom of The East » ، واسمه « Abul-Ala The Syrian » ، وكتاب آخر في السلسلة نفسها اسمه « The Diwan of Abul-Ala » .

وأقول في خاتمة هذه الملاحظة القصيرة إن الكتابة عن أبي العلاء تقتضي النظر فيما كان يتفاعل في محيط أبي العلاء من فلسفات فارسية وهنديّة ، مع صرف النظر عن الفلسفات اليونانية . ومع أن الكاتب الكريم أشار الى عدد من الأفكار الغريبة في شعر المعري ، لم يفسرها ، واكتفى عندما أورد ثلاثة أبيات للمعري بالقول « إن في شعر المعري مالا يمكن لغير دارس الفلسفة والمتعمّق فيها أن يفهمه » . ولكن ما هي هذه الفلسفة ؟ وهل دراسة المعري تحتاج الى دراسة أديان أم إلى فلسفة ؟

واسمحوا لي أن أقول إن البحاثه العرب يبحثون الموضوع من حيث الاشتقاق اللغوي ، وليس من ناحية الاشتقاق الفكري . وكلام الكاتب عن ضرورة فهم التيارات الفلسفية اليونانية والاسلامية لا يفي بالغرض لفهم المعري ، فلا لزوم للباحث أن يفهم الفلسفة اليونانية ولا الأسلامية . ثم ما هي الفلسفة الأسلامية ؟

لندن — **حسن سعيد الكرمي**